تكملة العوامل الجرجانية

تأليف العلامة
الملا الكوراني

تطبع محققة عن نسخة خطية واحدة

تحقيق وتعليق
سارية فايز عجلوني

دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي لا يشغله سمع عن سمع ولا يحيط به قياس، وانزل قرانا عربيا نورا ورحمة وشفا وهدي وبلاغا للناس، واشهد ان لا اله الا الله الذي بنى السقف المرفوع وجعلها سبعا شدادا وخفض الارض فراشا بسيطا ونصب عليها الجبال الرواسي اوتادا، واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المعرب عن مبتدا نبوته خبر كنت نبيا وادم بين الروح والجسد الفاتح لباب الرحمة والشفاعة باذن الله خاتم النبيين فلا نبي بعده ولا رسول الي الابد، صلي الله عليه وسلم صلاة وسلاما فايضي البركات في السكنات والحركات علي الحاضر والباد، وعلي اله واصحابه وتابعيهم ومن يجي نحوهم من كل عامل سماعا وقياسا لفظا ومعني عدد خلق الله بدوام الله الملك الجواد اما بعد فهذه العوامل الجرجانية اضيف الي المشهور المتداول لعن رسالتها ما ترك فيها من معانيها واحكامها علي حسب التيسير لا الاستيعاب والله المسئول ان ينفع به الطلاب انه ولي النفع والامداد في كل باب وهو حسبي ونعم الوكيل واليه المرجع والماب

النحو علم بقواعد يعرف بها كيفية تركيب الكلم لتادية اصل المعني الاحتراز عن الخطا في التركيب الكلمات من حيث وقوعها في التركيب لفظ وضع لمعني مفرد وهي اسم وفعل وحرف لان معناها ما ان استقل بالمفهومية من لفظها فاما مع عدم الاقتران باحد الازمنة الثلاثة وهو الاسم او مع الاقتران وهو الفعل وان لم يستقل لتوقفه علي ذكر ما هو حال له فهو الحرف قول مفيد بالقصد ولا يتحقق الا في اسمين او في فعل واسم نحو قام زيد وزيد قايم والجملة اعم والاسم معرب ومبني لانه ان وقع في التركيب بحيث يتحقق معه عامله ولم يناسب مبني الاصل الذي هو الحرف والماضي والامر بغير اللام فهو المعرب وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا وان لم يقع في التركيب كذلك او وقع ناسب مبني الاصل الذي هو الحرف والماضي فهو المبني ويلزمه ما بني عليه فلا يختلف اخره باختلاف العوامل ما اوجب كون اخر الكلم علي وجه مخصوص والعوامل في النحو علي ما الفه الشيخ الامام عبد القاهر الجرجاني رحمة الله عليه مائة عامل لفظية ومعنوية واللفظية منها علي ضربين سماعية لا ضابطة لعلها يقاس بها عليها ما لم يسمع وقياسية لعلها ضابطة يقاس بها عليها ما لم يسمع فالسماعية منها احد وتسعون عاملا والقياسية سبعة عوامل والمعنوية منها عددان وتتنوع السماعية منها علي ثلاثة عشر نوعا حروف تجر الاسم فقط وتسمي حروف الاضافة وحروف الجر اعلم ان الجار مع المجرور يسمي ظرفا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة التحقيق

الحمـدُ لله الـذي انتصَـبَ لجلالـه كلُّ الكائنـات، وانكسَـرَتْ إليـه عظائِـمُ المخلوقـات، والصَّلاةُ والسَّـلامُ علـى أفصح مَن نطَـقَ بالضَّاد، مَـن انجزَمَتْ على محبَّتـه القلـوب، ووصلَـتْ بفعـل بركتِـه إلى عـلَّام الغُيـوب، وعلى آلـه وأصحابه ومَـن اقتفـى بسُـنَّتِه مـا ارتفـعَ فاعـل، وأثَّـرَ معمولٌ فـي عامل.

أمَّا بعدُ:

«فـإنَّ مَـن أحـبَّ اللهَ تعالـى؛ أحـبَّ رسـولَه محمـدًا ﷺ، ومَن أحبَّ الرَّسـولَ العربـيَّ؛ أحبَّ العربَ، ومَن أحـبَّ العربَ؛ أحبَّ العربيَّةَ التي بها نزَلَ أفضلُ الكتبِ علـى أفضـل العَجَم والعـرب، ومَن أحـبَّ العربيَّـةَ عَنِيَ بهـا وثابَرَ عليهـا، وصرَفَ هِمَّتَـه إليهـا، والإقبالُ علـى تفهُّمِها مِـن الدِّيانـة؛ إذ هـي أداةُ العِلْمِ، ومفتـاحُ التَّفَقُّه في الدِّين»[1].

وفي أثناء نزول الشريعة الإسلامية كان العرب فيما بينهم يتحدَّثون بالعربيَّة على سَلِيقَتِهم مع الإِتْيان بها على الوجه الصَّحيح المُنْضَبِط دون تكلُّفٍ أو بذلِ جُهدٍ، إلَّا أنَّه بعد دُخولِ كثيرٍ مِن الأعاجم في الإسلام، فشَتِ العُجْمةُ تدريجيًّا بين

---

(١) من مقدمة الثعالبي لكتابه «فقه اللغة» (١/ ١٥).

العرب، ودخَلَ إلى كلامهم ما ليس فيه، وكثُرَ الخطأُ واللَّحْن، ممَّا دعا علماءَ العربيَّةِ الغَيُورين على لُغَتهم وثقافتهم إلى وضع قواعدَ عامَّةٍ، وضوابطَ مُحدَّدةٍ، تُعينُ المتعلِّم على النُّطْق الصَّحيح، والتَّدوين الفَصيح.

ثم توسَّعَتْ تلك القواعد، وتشكَّلَتْ مِن خلالها علومٌ مُستَقِلَّةٌ تبعًا للأبحاث المشتركة بين العِلْم نفْسِه، فانصبَّت جهودُ بعضِهم إلى النَّظَر في حال أواخر الكلمة العربيَّة، وتغيُّرِ حركَتِها لِتَغَيُّر المؤثِّرات التي دخلت عليها، فتكوَّن بذلك ما يُسَمَّى: (علم النحو).

وبالاستقراء الذي قام به أولئك العلماء لكلام العرب مِن أشعارهم ومنثورهم ومنطوقهم ومكتوبهم، ظهرَ أنَّ للجُمْلة العربيَّة نِظامًا لا ينفكُّ مِن حيث التَّأثُّرُ والتَّأثيرُ على الكلمات فيما بينها، عن طريق علاقةٍ بينيَّةٍ قد تكون لفظيَّةً أو معنويَّةً، فنشأ لدينا مصطلح: (العامل)، و(المعمول).

ففي قولنا مثلًا: «جاء زيدٌ»، و«مررت بزيدٍ»، نلاحظ أن «زيدًا» تغيَّرتْ حركةُ آخرِه، فمرَّةً جِيءَ به مضموماً، ومرةً مجرورًا، والسَّببُ في ذلك أنَّ عاملاً لفظيًّا سبقَه في المثالين أدَّى إلى ذلك التَّغيير، ففي الأول كان الفعلُ، وفي الثاني: حرف الجر، وهكذا دواليك.

وهذا المصطلحُ ـ أعني: (العاملَ) ـ لم يكن وليدَ العُصورِ المتأخِّرة، بل ظهَرَتْ ملامحُه منذ بدايات القرن الثاني الهجري، إذ يُنسَبُ إلى الخليل بن أحمد الفراهيديِّ (ت: ١٧٠هـ) كتابُ «العوامل»[١]، ونجد في مواضِعَ مُتفرِّقةٍ مِن «الكتاب» لسيبويه (ت: ١٨٠هـ) تداولًا لمُصْطَلَحَيِ (العامل) و(المعمول)، ومِن بعده المبرِّدُ في

(١) قال عنه القفطي في «إنباه الرواة» (١/ ٣٨١): منحول عليه.

«المقتضب» (ت: ٢٨٦هـ)، والزَّجَّاجُ في «معاني القرآن» (ت: ٣١١هـ)، وابنُ السَّرَّاج (ت: ٣١٦هـ) في «الأصول في النحو»، فضلًا عمن تلاهم من العلماء والمصنِّفين.

وقد نسجَ على الطراز الذي تقدَّم جمعٌ مِن الأئمة، فصنَّفوا في العوامل، وناقشوا مسائِلَها، واعتنوا بشواهدها وشواردها، نذكر منهم على سبيل المثال دونَ الحَصْر:

ـ أبو طالب المكفوف صاحب الكسائي (ت ١٨٩هـ): صنَّف كتابًا في حدود الحروف العوامل والأفعال، واختلاف معانيها.

ـ أبو عليٍّ الفارسيُّ (ت: ٣٧٧هـ): «العوامل في النحو».

ـ مكيُّ بنُ أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ): «التذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل».

ـ عليُّ بنُ فَضالٍ المُجاشعيُّ (ت: ٤٧٩هـ): «العوامل والهوامل في النحو».

ـ محمد بن بير علي البِرْكِوِيُّ (ت: ٩٨١هـ): «العوامل»، وهو من أشهر كتب العوامل عند المتأخرين.

إضافةً إلى ما أدرجه بعضُ العلماء في مصنَّفاتِهم؛ كالمطرِّزي في «المصباح»، والسُّيوطيِّ في «همع الهوامع»، حيث خصَّص البابَ الرَّابعَ منه لبحث العوامل.

وتعدُّ كتبُ حروفِ المعاني والأدوات مصدرًا أساسيًّا في بحث العوامل، وهو ما نجده جليًّا في «مغني اللبيب» لابن هشام، و«الجنى الداني» للمرادي، ومِن قبلهما الرُّمَّانيُّ في «منازل الحروف»، والهرويُّ في «الأزهية»، وأكثرُها مطبوعٌ متداولٌ.

ومن أبرز كتب العوامل وأكثرها انتشارًا ـ ولا سيَّما في بلاد العجم ـ ما خطَّته يراعُ العلَّامة النِّحْرير، شيخِ العربيَّة، وإمامِ البلاغة، عبدِ القاهر الجُرْجانيِّ

(ت ٤٧١هـ)، فصنَّفَ «العوامل المئة» في رسالة صغيرة الحجم، لطيفة الفوائد، قام بشرحها والتعليق عليه كثرة وافرة من العلماء، بل إنَّها اعتُمِدَتْ في السُّلَّم الدِّراسيِّ لكثير من المعاهد والمدارس الشرعية في بلاد العرب والعجم.

وبعد منتصف القرن الحادي عشر الهجري صنَّف العلَّامة الفقيه المشارك، الملا إبراهيم بن حسن الكورانيُّ رسالته هذه شرحًا على «العوامل المائة» للجرجاني، توسَّع في إيراد المعاني المختلفة للأدوات التي ذكرها الجُرجانيُّ على حسَبِ التَّيسير دون قصد الشُّمول والاستيعاب، وأكمَلَ بعضَ المباحثِ بمختصراتٍ مُوجزة، وأكثَرَ مِن الشَّواهد النَّثْرية منها والشِّعْرية.

ابتدأ الكورانيُّ رسالته بتمهيدٍ مُقتضَبٍ في تعريف النحو والكلمة والكلام والعامل، ثم قسَّم العوامل ـ تبعاً للجُرْجانيِّ ـ إلى مئة عامل، وأنها تنقسِمُ إلى لفظيَّة ومعنويَّة، واللَّفظيةُ منها السَّماعيُّ الذي لا ضابِطَ لحَصْره، ومنها القِياسيُّ الذي ينضبط ويُقاسُ عليه غيره.

ثم قسَّمَ العوامل السَّماعيَّة إلى ثلاثة عشر نوعًا:

الأوَّل: حروف الجر، وعدَّ منها سبعة عشر، وهي: الباء، مِن، إلى، حتى، في، اللام، رُبَّ، على، عن، الكاف، مذ، منذ، واو القسم، تاء القسم، حاشا، عدا، خلا، وألحَقَ به تَكْمِلَةً فيما يُستثنى مِن متعلَّق حروف الجرِّ.

الثَّاني: الحروفُ المشبَّهةُ بالفعل، وهي: إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ، ليت، لعلَّ.

الثَّالث: «ما» و«لا» المُشَبَّهتان بـ«ليس»، وأتبعه بتتمةٍ في «لا» النافية للجنس، وبذيلٍ في «إنْ» العاملة عمل «ليس».

الرَّابع: حروفٌ تنصب الاسم فقط، وهي: واو المعية، و«إلا» للاستثناء، و«يا» و«أيا» و«هيا» و«أي» والهمزة التي للنداء.

الخامس: حروفٌ تنصِبُ المضارعَ، وهي: أنْ، لنْ، كي، إذنْ.

السَّادس: حروفٌ تجزِمُ الفعل المضارع، وهي: إنْ، لم، لَمَّا، لا الناهية، لام الأمر.

السَّابع: أسماءٌ تجزِمُ الفعلَ المضارع، وهي: مَن، ما، أيّ، متى، مهما، أين، حيثما، إذما، أنى.

الثَّامن: أسماءٌ تنصِبُ النَّكِراتِ على التَّمييز، وهي: الأعدادُ من «أحدَ عشرَ» إلى «تسعٍ وتسعين»، و«كم» الاستفهاميَّة، و«كأيِّن» التَّكثيرية، و«كذا» كناية عن العدد.

التَّاسع: أسماءُ الأفعال: وذكر منها تسعًا، ستَّةٌ منها ناصبةٌ، وهي: «رُوَيْدَ»، و«بَلْهَ»، و«دُونَكَ»، و«حَيَّهَلَ»، و«عليك»، و«ها»، وثلاثةٌ منها رافعةٌ، وهي: «هيهاتَ، و«سُرْعانَ»، و«شَتَّانَ».

العاشر: الأفعالُ النَّاقصةُ، وهي: كان، صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظلَّ، باتَ، ما زال، ما برِحَ، ما فتِئَ، ما انفكَّ، ما دامَ، ليس.

الحادي عشر: أفعالُ المُقارَبة والشُّروع والرَّجاء، وذكَرَ منها سبعةً، وهي: عسى، كادَ، طفِقَ، جعل، كرَبَ، أخذ، أوشكَ.

الثَّاني عشر: أفعالُ المدحِ والذَّمِّ، وهي: «نعم»، و«بئس»، و«ساء»، و«حبَّذا».

الثَّالث عشر: أفعالُ القلوبِ، وهي: ظنَّ، حسِبَ، خالَ، علِمَ، رأى، وجَدَ، زعم.

ثمَّ فصَّلَ في العوامل القياسيَّة، وعدَّ منها سبعةً، وهي: الفعل، والمصدر، واسم

الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، والمضاف، والمُمَيِّز للتَّمييز.

وختَمَ رسالتَه بالعوامل المعنوية، وهي العامل في المبتدأ والخبر، والعامل في الفعل المضارع.

والعلامةُ الكورانيُّ في كلِّ ذلك يُكثِرُ مِن الاستشهاد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشِّعْر والنَّثْر العربي، وهو باستشهاده بالأحاديث وعدِّها حُجَّةً في علوم العربيَّة مُتابِعٌ لجَمْهَرَةٍ مِن المتأخِّرين؛ كابن مالك، وابن هشام، وأبي حيَّان.

كما ينقُلُ الكورانيُّ باستفاضة عن ابن هشام في «مغني اللبيب»، حتى يُخيَّلُ للنَّاظِرِ أنَّ الرِّسالةَ مُستلَّةٌ بتمامِها منه، مع اختصارٍ شديدٍ في مواضِعَ، أو نقلٍ حرفيٍّ في أكثر المواضع، مِن غير إشارةٍ إلى اقتباسِها أو نَقْلِها، ولا عجَبَ في ذلك، فابنُ هشامٍ هو فارسُ الميدان، والمقدَّمُ في ذا الشَّان، وكلُّ من جاء بعده، فهو عالةٌ عليه.

وأمَّا نسبةُ الرِّسالةِ إلى الكورانيِّ؛ فثابتة للأدلة التالية:

أ ـ ذكر المراديُّ في «سلك الدرر» (١/ ٥)، وتبِعَه كحَّالة في «معجم المؤلفين» (١/ ٢١) أنَّ مِن جملة مؤلَّفات الكورانيِّ شرحًا على العوامل الجُرْجانيَّة.

ب ـ جاء في غلاف النُّسخة الخطِّيَّة المعتمدَة في التحقيق: «تكمِلَةُ العواملِ الجُرْجانيَّة» لشيخِنا الإمامِ الأوحدِ العالِمِ المُحقِّقِ سيِّدِنا المُنْلا إبراهيمَ بنِ حسنٍ الكُورانيِّ الشَّهْرَزُورِيِّ الشَّهْرَانِيِّ، حَفِظَه الله ورعاه، ونفَعَ المسلمين بوجودِه، آمينَ، آمينَ».

يدلُّنا هذا على: أنَّ النُّسخةَ كُتبت في حياة الكورانيِّ، وأنها بخط أحد تلاميذه.

ولا يتعارض هذا مع ما نقلتُه عن المراديِّ قبلُ؛ لسببين: **الأول**: أن المراديَّ ذكر بأنَّ للكورانيِّ شرحًا على العوامل ولم يسمِّه.

الثاني: أن مضمون الكتاب ـ كما تقدَّم ـ حوى شرحًا للعوامل مع بعض الأبحاث التَّكميلية، فيصلُح أن يسمى تكملةً له، وقد أشار المؤلف لهذا بقوله: «فهذه «العوامِلُ الجُرْجَانِيَّةُ» أُضِيفُ إلى المشهور المتداوَل مِن رسالتِها ما تُرِكَ فيها مِن معانيها وأحكامِها».

ج ـ قولُ المصنِّفِ في مقدمته: «صلاةً وسلامًا فائِضَيِ البركاتِ في السَّكَناتِ والحَرَكاتِ على الحاضِرِ والبَادِ»، والعبارةُ بتمامِها أوردَها الكورانيُّ في غير ما مصنَّفٍ له، مِن ذلك مقدِّمةُ كتابِه «إعمال الفكر والروايات»[1].

وقد اعتمدتُ في تحقيق الرسالة على نسخةٍ خطيَّةٍ وحيدةٍ ممَّا احتفَظَتْ به مكتبة عاطف أفندي التَّابعة للمكتبة السُّليمانية باسطنبول برقم (٢٤٤١)، وهي نسخةٌ جيِّدةٌ في الجملة، إلَّا أنَّ فيها بعضَ السُّقوطات، رمَّمتُها مِن خلال المصادر المنصوص عليها في مواضعها، أو بما يُناسِبُ السِّياق، وأضفتُ على الرسالة عناوين للموضوعات بُغْيَةَ الإيضاح والتسهيل، مميِّزًا له بإشارة المعكوفين [].

وفي الختام: اللهَ أسألُ القَبول، ومنه أرجو الوصول، والحمدُ لله بدءًا وختمًا، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

المحقق

* * *

(١) وهي مطبوعة في هذا المجموع المبارك من تحقيق المعتني بهذه الرسالة.

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعينُ

الحمدُ لله الذي لا يشغَلُه سَمْعٌ عن سَمْعٍ، ولا يُحيطُ به قِياس، وأنزَلَ قرآنًا عربيًّا نورًا ورحمةً وشِفاءً وهُدًى وبلاغًا لِلنَّاس.

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ الَّذي بنى السَّقْفَ المرفوعَ[1]، وجعلَها سَبْعًا شِدادًا، وخفَضَ الأرضَ فِراشًا بَسِيطًا، ونصَبَ عليها الجبالَ الرَّواسِيَ أوتادًا.

وأشهدُ أنَّ سيِّدَنا محمَّدًا عبدُه ورسولُه، المُعْرِبُ عن مُبتَدَأ نُبُوَّتِه خبَرُ: «كنتُ نبيًّا وآدمُ بين الرُّوح والجَسَد»[2]، الفاتِحُ لِبابِ الرَّحمة والشَّفاعة بإذن الله، خاتَمُ النَّبِيِّين، فلا نَبِيَّ بَعدَه ولا رسولَ إلى الأبد، صلى الله عليه و سلم صلاةً وسلامًا فائِضَي البركاتِ في السَّكَناتِ والحَرَكاتِ على الحاضِرِ والبَادِ، وعلى آلِه وأصحابِه وتابعِيهم ومَن نحى نَحْوَهم مِن كلِّ عامِلٍ سَماعًا وقِياسًا، لفظًا ومعنًى، عددَ خَلْقِ الله بدوام الله الملِكِ الجَوَاد.

---

(١) قوله: «بنى» و«المرفوع» وما سيأتي بعده من مُفرداتٍ نحْوِيَّةٍ يعدُّ من براعة الاستهلال وحسن الابتداء، وهو أن يشير المصنف في ابتداء تأليفه قبل الشروع في المسائل بعبارة تدل على المقصود إجمالًا.

(٢) رواه الإمام أحمد (١٦٦٢٣)، والترمذي (٣٦٠٩) وحسَّنه. ولفظُ المصنِّف رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٥٥٣) وغيره بإسناد صحيح.

أَمَّا بعدُ:

فهذه «العوامِلُ الجُرْجَانِيَّةُ»(١) أُضِيفُ إلى المشهور المتداوَل مِن رسالتِها ما تُرِكَ فيها مِن معانيها وأحكامِها على حَسَبِ التَّيسير لا الاستيعاب، واللهُ المسؤولُ أنْ ينفَعَ به الطُّلاب، إنَّه وليُّ النَّفْعِ والإِمْداد في كلِّ بَاب، وهو حسْبي ونِعْمَ الوكيلُ، وإليه المرجِعُ والمآب.

***

(١) انظر: مقدمة التحقيق.

تَمْهِيدٌ

النَّحوُ: عِلْمٌ بقواعدَ يُعرَفُ بها كيفيَّةُ تركيبِ الكلِمِ لِتَأْدِيَةِ أصْلِ المعنى.

وغايَتُه: الاحترازُ عن الخطَأِ في التَّرْكيب.

وموضوعُه: الكلماتُ مِن حيث وقوعُها في التَّركيب.

الكَلِمَةُ: لفظٌ وُضِعَ لِمعنًى مُفرَدٍ، وهي: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحرفٌ؛ لِأنَّ معناها إنِ استَقَلَّ بالمَفْهُومِيَّة مِن لَفْظِها؛ فإمَّا مع عدَمِ الاقتران بأحد الأزْمنة الثَّلاثة؛ وهو الاسمُ، أو مع الاقتران؛ وهو الفِعْلُ، وإنْ لم يستَقِلَّ ـ لِتَوَقُّفِه على ذِكْرِ ما هو حالةٌ له ـ فهو الحرفُ.

الكَلامُ: قولٌ مُفِيدٌ بالقَصْدِ، ولا يتحقَّقُ إلَّا في اسمَينِ، أو في فِعْلٍ واسمٍ؛ نحوَ: «قامَ زيدٌ»، و: «زيدٌ قائِمٌ»، والجُمْلَةُ أعمُّ.

والاسْمُ: مُعْرَبٌ، ومَبْنِيٌّ؛ لأنَّه:

ـ إنْ وقَعَ في التَّركيب بحيث يتحقَّقُ معه عامِلُه، ولم يُناسِبْه مَبْنِيُّ الأصلِ الذي هو الحرفُ والماضي والأمرُ بغير اللَّام[1]؛ فهو المُعْرَبُ، وحُكْمُه: أنْ يختَلِفَ آخرُه باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا.

---

(١) أي: الأمر بغير لام الأمر الداخلة على المضارع؛ نحو «لِيرتقِ الناجحُ»، فإن الفعل فيه معربٌ لا مبنيٌّ.

ـ وإنْ لم يقَعْ في التَّركيب كذلك، أو وقَعَ ناسِبَ مَبْنِيِّ الأصلِ؛ فهو المبنيُّ، ويلزَمُه ما بُنِيَ عليه، فلا يختَلِفُ آخرُه باختلاف العوامل.

والعامِلُ: ما أوجَبَ كونَ آخِرِ الكَلِمِ على وجهٍ مخصوصٍ.

والعوامِلُ في النَّحْو على ما أَلَّفَه الشَّيخُ الإمامُ عبدُ القاهرِ الجُرْجَانِيُّ ـ رحمةُ اللهِ عليه ـ مئةُ عاملٍ: **لَفْظِيَّة، ومعنويَّة**.

واللَّفْظِيَّةُ منها على ضَرْبَينِ:

ـ سَماعِيَّةٍ: لا ضابِطَةَ لِعِلْمِها يُقاسُ بها عليها ما لم يُسْمَعْ.

ـ وقِياسِيَّةٌ: لِعِلْمِها ضابِطَةٌ يُقاس بها عليها ما لم يُسْمَعْ.

فالسَّمَاعِيَّةُ منها: أحدٌ وتِسْعون عامِلًا.

والقِياسِيَّةُ: سبعةُ عوامِلَ.

والمعنويَّةُ منها: عددان.

وتتنوَّعُ السَّماعِيَّة منها على ثلاثةَ عشرَ نوعًا:

[حروفُ الجرِّ]

النَّوعُ الأوَّلُ: حروفٌ تجُرُّ الاسمَ فقط، وتُسَمَّى: حُروفَ الإضافةِ، وحروفَ الجرِّ.

اِعلَمْ أنَّ الجارَّ مع المجرورِ يُسَمَّى: ظَرْفًا؛ تَشْبِيهًا له بالظَّرْف المُصْطَلَحِ ـ الذي هو ما فُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكورٌ مِن زمانٍ أو مكانٍ ـ لاحتياجِه إلى الفعل أو معناه احتياجَ الظَّرْفِ إليه.

ثمَّ الظَّرْفُ:

ـ إمَّا **مُسْتَقِرٌّ**: وهو ما تعلَّقَ بعامِلٍ مُقَدَّرٍ، وكان له مَحَلٌّ مِن الإعراب؛ نحوَ: «زيدٌ في الدَّار»؛ أي: مُسْتَقِرٌّ، أو استقرَّ، و﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ أي: مقتولٌ، أو يُقْتَلُ.

فالظَّرْفُ في المِثالَينِ مرفوعُ المَحَلِّ على أنَّه قائِمٌ مَقامَ فاعِلٍ مَرَّ.

ومِثالُ ما تعلَّقَ بمُقَدَّرٍ؛ نحوُ: «باسمِ الله»، والتَّقديرُ: أبتدِئُ باسمِ الله، أو: أبتدِئُ مُتيَمِّنًا باسم الله، فالظَّرفُ في التَّقْدير الأوَّل مُتَعَلِّقٌ بـ«أبتدِئُ»، والمجرورُ هو منصوبُ المَحَلِّ على أنَّه مفعولٌ لـ«أبتدِئُ»، والتَّقْديرُ الثَّاني بـ«مُتيَمِّنًا»، والجارُّ والمجرورُ ظرفٌ مُسْتَقِرٌّ منصوبُ المَحَلِّ على أنَّه حالٌ مِن فاعل «أبتدِئُ»؛ لِسَدِّه مَسَدَّ عامِلِه المُقَدَّرِ الواقِعِ حالًا؛ أعني: «مُتيَمِّنًا».

ـ **وظَرْفٌ لَغْوٌ**: مِن حيثُ تعلُّقُه به، فكلُّ ما حصَلَ لِمَجْمُوعه محلٌّ، فلِمَجْرُورِه مَحَلٌّ آخَرُ منه بهذا العامِلِ.

ويظهَرُ مَحَلُّ المجرور بما إذا وُضِعَ مَوْضِعَ عامِلِه اللَّازِمِ المُتَعَدِّي بالحرف عامِلٌ مُتَعَدٍّ بنفْسِه يُناسِبُه ترادُفًا أو لُزومًا؛ كما تقولُ في «مررتُ بزيدٍ»: جاوزتُ زيدًا، أو لابَسْتُه بالمُرور به، وفي «مُرَّ بعمرٍو»: جُوِّزَ[1] عَمْرًا، ولُوبِسَ هو بالمُرور به، وفي «باسم الله» على التَّقدير الأوَّل: أُلابِسُ اسمَ اللهِ بالابتداء به، وفي التَّقديرِ الثَّاني: أبتدِئُ مُلابِسًا اسمَ اللهِ بالتَّيَمُّن به.

وإنَّما سُمِّيَ لَغْوًا؛ لِوُقوعِه فَضْلَةً في الكلام غالِبًا، فكأنَّه لَغْوٌ.

***

(١) وهو المبني للمجهول من «جاوز» لا «جوَّز»، ووقع في الأصل: «وجوز»، ومع الواو لا يصح تقدير الكلام.

ثُمَّ الحروفُ الجارَّةُ سبعةَ عشَرَ حرفًا:

١ ـ الباءُ:

أ ـ للإِلْصاق: وهو:

حقيقيٌّ نحوَ: «به داءٌ»، و«أمسَكْتُ بزيدٍ» إذا قَبَضْتَ على شيءٍ مِن جِسْمِه أو ثوبِه، فالإلصاقُ لا يَقتضِي الاستيعابَ، فلا يلزَمُ مِن قوله: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦] الاستيعابُ، على أنَّ الباءَ للإِلْصاق، وهو الأصلُ، لا لِلتَّبْعِيض، ولا زائدةٌ.

ومجازِيٌّ نحوَ: «مررتُ بزيدٍ» و«مُرَّ بعمرٍ».

ب ـ ولِلتَّعْدِيَةِ: نحوَ: «ذهبتُ بزيدٍ» و«انطلَقْتُ بعمرٍو»، ومنه: «أَحْسِنْ بزيدٍ» عند الأخفش(١).

ج ـ وللاستعانة: نحوَ: «كتبتُ بالقلم».

د ـ وللسَّبَبِيَّة: نحوَ قولِه تعالى: ﴿إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، ومنه التَّجْرِيدِيَّةُ في نحوِ: «لقيتُ بزيدٍ أسدًا»(٢).

هـ ـ ولِلمُصاحَبَة والمُلابَسَة: نحوَ: «دخلتُ عليه بثياب السَّفَر»، ومنه التَّجْرِيدِيَّةُ في مِثْل قولِه:

---

(١) صيغة التعجب «أَفْعِلْ» عند الأخفش أمرٌ لفظاً ومعنًى، فتكون الباء إما للتعدية أو زائدة. انظر: «الكافية» لابن الحاجب (ص: ٤٩)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ١٥٤).

والأخفش إذا أطلق في كتب النحاة؛ فيراد به الأخفش الأوسطُ سعيد بن مسعدة، من أكابر علماء البصريين.

(٢) التَّجريدُ في البلاغة: أن تنتزع من أمرٍ ذي صفةٍ آخرَ مِثْلَه فيها؛ مبالغةً لكمالها فيه، ففي مثال المصنِّف: «لقيت بزيد أسدًا» أنَّ زيداً بلغت به الشجاعة المقدارَ الذي يصحُّ معه استخلاص أسدٍ منه! وهذا في غاية البلاغة. انظر: «عروس الأفراح» لبهاء الدين السبكي (٢/ ٢٥٦).

وشَوْهَاءَ تَعْدُو بي إلى صارِخِ الوغى بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُرَحَّلِ(١)

و ـ وللظَّرْفِيَّة: نحوَ: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، و﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

ز ـ وللبَدَلِيَّة: كقول الحَمَاسِيِّ: «فليت بهم قومًا»(٢).

ح ـ وللمُقابَلَة: نحوَ: «اشتريتُه بألفٍ».

ط ـ وللمُجاوَزَة(٣): نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] إنْ لم يُعَلَّق بـ«خبيرًا»، ولا ضُمِّنَ السُّؤالُ معنى الاعتناءِ.

والتَّضْمينُ: أنْ يُقْصَدَ بلفظِ فِعْلٍ معناه الحقيقيُّ، ويُلاحَظَ معه معنى فعلٍ آخَرَ يُناسِبُه، ويُدَلَّ عليه بذِكْرِ شيءٍ مِن مُتَعَلَّقاتِ الآخَرِ، فتارةً يُجعَلُ المذكورُ أصلًا في الكلام، والمحذوفُ قَيْدًا على أنَّه حالٌ، وتارةً يُعْكَسُ، والأوَّلُ أَولى، فالتَّقديرُ في الآية: فاسأَلْ مُعْتَنِيًا به، أو فاعْتَنِ به سائِلًا.

---

(١) البيت في «ديوان ذي الرُّمة» رواية ثعلب (١٤٩٩). وفيه: (المُدَجَّل) بدل: (المُرَحَّل).
و«المُدجَّل» ـ على هذه الرواية ـ: أي: مطليٌّ بالقطران. و«الشَّوْهاء»: هي من الخيل: الطويلة الرائعة، أو المفرطة رحب الشدقين والمنخرين، وكل منهما صفة محمودة في الخيل. و«صارخ الوغى»؛ أي: مستغيث في الوغى، وهو الحرب. «بمستلئم»: أي: لابس لَأْمةً، وهي الدرع. و«الفَنيق»: الفحلُ المكرَّم عند أهله. و«المُرَحَّل»: من «رحل البعير»: إذا أشخصه عن مكانه وأرسله. انظر: «الأطول» لعصام الدين الحنفي (٢/ ٤١٨).

(٢) قطعة من بيت لقُرَيط بن أُنيف العنبري، ذكره أبو تمام ـ وهو المقصود بالحماسي ـ في «الحماسة» (١/ ٥٧)، وتمامه:

فليتَ لي بهِمُ قومًا إذا ركبوا شَدُّوا الإغارةَ فرسانًا ورُكْبانًا

(٣) يعني: بمعنى «عن».

ي ـ ولِلاسْتِعْلاء: كقولِه:

أَربٌّ يَبُـولُ الثُّعْلُبَـانُ برأسِـه[١]؟!

ك ـ وللتَّبعيض: نحوَ قولِه تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، إنْ لم يُضَمَّنْ معنى الشُّرْبِ الالتذاذُ.

ل ـ وللقَسَم: ولكونها أصلَ حروفِه خُصَّتْ بجواز ذِكْرِ الفعل معها؛ نحوَ: «أقسم بالله لَيَفْعَلَنَّ»، ودخولِها على الضَّمير؛ نحوَ: «بِكَ لَأَفْعَلَنَّ»، واستعمالِها في القَسَم الاستعطافيِّ [نحوَ][٢] قولِه:

بِعَيْشِكِ يا سلمى ارْحَمِي ذا صَبَابَةٍ[٣]

م ـ ولانتهاء الغاية: نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]، إنْ لم يُضَمَّنْ معنى: لَطَفَ.

ن ـ وللتَّفْدِية: نحوَ: «بأبي وأُمِّي».

---

(١) شطرُ بيتٍ لراشد بن عبد ربه وكان قد أسلم، فيما رواه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (٦٨)، ونسبه إليه الهروي في «التنبيه» (ص: ٣١١)، والنويري في «نهاية الأرب» (١٨/ ٢٤).
وقال ابن منظور في «لسان العرب» (١/ ٢٣٧): قاله غاوي بن ظالم السُّلمي. وقيل: هو لأبي ذر الغفاري. وقيل: هو لعباس بن مرداس السُّلمي رضي الله عنهم. وعجز البيت:
لقد ذلَّ مَن بالت عليه الثعالبُ

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ذكره ابن هشام في «مغني اللبيب» (٧٢٥)، وناظر الجيش في «شرح التسهيل» (٦/ ٣٠٩٨)، والسيوطي في «همع الهوامع» (٢/ ٤٨٦) من غير نسبة، والشطر الثاني منه:
أبى غيرَ ما يُرضيك في السر والجهر

س ـ وللتَّوكيد، أو نحوِ التَّزيُّن، أو لَهُما، على ما يُستفادُ بحسَبِ خُصوصِ المقام، وهي الزَّائدةُ سماعًا في الفاعل:

ـ وجوبًا في نحوِ: «أَحْسِنْ بزيدٍ» في قول الجُمهور أنَّ الأصلَ: أحسَنَ زيدٌ؛ بمعنى: صار ذا حُسْنٍ، ثم غُيِّرَتْ صِيغَةُ الخبرِ إلى الطَّلَب.

ـ وغالِبًا في نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

ـ وَضرورةً في نحوِ قولِه:

ألــم يأتِيــكَ والأنبــاءُ تَنْمِــي ... بمــا لاقَــتْ لَبــونُ بنــي زيــادِ(١)

وقيل: الباءُ مُتَعَلِّقَةٌ بـ«تنمي»، وفاعلُ «يأتي» مُضمَرٌ راجِعٌ إلى [النَّبَأ](٢)؛ بِناءً على مذهب البصريِّين في التَّنازُع.

وفي المفعول؛ نحوَ: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وكثُرَتْ في مفعول «عَرَفْت» ونحوِه، وفي المبتدأ؛ نحوَ: «بحَسْبِكَ زيدٌ»، و«خرَجْتُ فإذا بزيدٍ»، و«كيف بِكَ إذا كان كذا»، وفي الخبر المُوجَبِ؛ نحوَ: «حَسْبُكَ زيدٌ» و«بحَسْبِكَ زيدٌ» على قولٍ.

وقِياسًا في الخبر في الاستفهام بـ«هل»؛ نحوَ: «هل زيدٌ بقائمٍ؟»، والنَّفْيِ بـ«ليس»؛ نحوَ: «ليس زيدٌ براكِبٍ»، وبـ«ما»؛ نحوَ: «ما زيدٌ بجالِسٍ»، وبـ«لا» التَّبْرِئَة؛ نحوَ: «لا خيرَ بخيرٍ بعده النَّارُ»(٣) إذا لم تُحْمَلْ على الظَّرْفية.

---

(١) البيت لقيس بن زهير العَبْسي. انظر: «شعر قيس بن زهير» لعادل جاسم البياتي (ص: ٢٩).

(٢) هذه زيادة يقتضيها السياق، وموافقةٌ لما في «شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (ص: ٢٢٤)، و«أمالي ابن الشجري» (ص: ١٣٠)، والتقدير: ألم يأتك النبأ والأنباء تنمي بما لاقت؟

(٣) العبارة من قول أبي بكر رضي الله عنه في إحدى خطبه، رواها مطوَّلاً أبو عبيد في «الخطب والمواعظ» (١٢١)، والطبري في «تاريخه» (٣/ ٢٢٥).

٢ ـ و«مِنْ»:

أ ـ **لِابتداء الغاية**: وتقعُ في المكان؛ نحوَ: «سِرْتُ مِن البصرة إلى الكوفة»، وفي الزَّمان؛ نحوَ: «مُطِرْنا مِن الجُمُعة إلى الجُمُعة»، وفي غيرهما؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ [النمل: ٣٠]، ونحوَ: «أعوذُ بالله مِن الشيطان الرجيم»؛ أي: ألتجِئُ إليه منه.

وقد يُقصَدُ إلى كون مدخولِها مَبْدَأَ الأمرِ مِن غير مُلاحظةِ مُنْتَهًى وغيرِه، فلا تقَعُ بعدَها «إلى»، فتكون لِمُجَرَّد الابتداء؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ﴾ [الحج: ٥]، وقد يُلاحَظُ مع ذلك ـ أي: مَنْشَئِيَّةِ مدخولِها لِأمرٍ مِن غير مُلاحظةِ منتهًى ـ:

ـ اتِّصالُ ذي المَبْدَأِ بالمَبْدَأ، فتُسَمَّى: «اتِّصالِيَّةً»؛ نحوَ قولِه ﷺ: «أنتَ مِنِّي بمنزلة هارونَ مِن موسى»[1].

ـ أو تجريدُ أمرٍ يُماثِلُ المدخول في صِفَتِه منه مُبالغة، فتُسَمَّى: «تَجْرِيدِيَّةً»؛ نحوَ: «رأيتُ منكَ أسَدًا».

---

(١) رواه البخاري (٣٧٠٦)، ومسلم (٢٤٠٤) واللفظ له.

وزيادةً في إيضاح المسألة، أوردُ ما ذكره الآلوسي في «روح المعاني» (٧/ ٢٢٢) حيث قال: وتسميتها اتصاليةً؛ لأنه يفهم منها اتصال شيء بمجرورها، وهي ابتدائية، إلا أن ابتدائيته باعتبار الاتصال؛ كذا في حواشي شرح المفتاح الشريفي، يعني: أن مجرورها ليس مبدأً أو منشأً لنفس ما قبلها، بل لاتصاله، فإما أن يقدر متعلَّقها فعلًا خاصًّا؛ كما قاله الجلال السيوطي في بيان الخبر من أن «مِنِّي» فيه خبر المبتدأ، و«من» اتصاليةٌ، ومتعلق الخبر خاصٌّ، والباء زائدة، بمعنى: أنت متصل بي ونازل مني بمنزلة هارون من موسى، وإما أن يقدَّر فعل عام؛ كما ذهب إليه الشريف هناك؛ أي: منزلته بمنزلةٍ كائنةٍ وناشئةٍ مني كمنزلة هارون من موسى عليهما السلام.

ـ أو زيادةُ شيءٍ آخـرَ عليه إمَّـا في الارتفاع، أو في الانحطاط، وتُسَمَّى: «تَفْضِيلِيَّةً»؛ نحوَ: «زيدٌ أفضلُ مِن عمرٍو، وأحقرُ مِن بَكْرٍ».

وبما نبَّهْنا عليه مِن عدم مُلاحظَةِ المُنْتَهى في هذه الأقسام الأربعة المُسْتَلْزِمِ لِعدم وقوع «إلى» بعدَها؛ ظهَرَ ضَعْفُ ما زعمَه ابنُ مالكٍ مِن أنَّ «مِن» التَّفْضِيلِيَّةَ للمُجاوزة؛ بِناءً إلى أنَّه لا يقَعُ [بعدها إلى][1]، على أنَّه رُدَّ بأنَّها لو كانت للمُجاوَزةِ لَصَحَّ في موضعها «عن».

ب ـ **وللتَّبْيين**: نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

ج ـ **وللتَّبْعِيض**: نحوَ: «أخذْتُ مِن المال».

د ـ **وللتَّعْليل**: نحوَ قولِه تعالى: ﴿مما خطاياهم أغرقوا﴾[2] [نوح: ٢٥].

هـ ـ **وللبَدَل**: نحوَ: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ومنه: «ولا ينفَعُ ذا الجَدِّ مِنكَ الجَدُّ»[3] على وجهٍ[4].

و ـ **وبمعنى «عَن»**: نحوَ: «انفصَلْتُ منه».

ز ـ **وبمعنى «في»**: نحوَ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ١٣٤ ـ ١٣٥)، و«مغني اللبيب» (ص: ٤٢٣). وما بين معكوفتين منهما.

(٢) كذا في الأصل: «خطاياهم»، وهي قراءة أبي عمرو البصري، وقراءة الباقين: ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ٦٥٣).

(٣) هو قطعةٌ مما كان يدعو به النبي ﷺ دبر كل صلاة، رواه بتمامه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٤٧١).

(٤) أي: على تقدير أنَّ معناه: لا ينفع ذا الحظِّ من الدنيا حظه بذلك؛ أي: بدل طاعتك، أو: بدل حظك. والوجه الآخر: تضمين «ينفع» معنى «يمنع». انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤٢٢).

ح ـ وبمعنى «على»: نحوَ: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٧].

ط ـ وللفَصْل: نحوَ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

وقد تُزادُ إذا تقدَّمَها نَفْيٌ أو نَهْيٌ أو استفهامٌ بـ«هل» جارَّةً لِنكِرَةٍ فاعلٍ أو مفعولٍ به أو مُبْتدأٍ:

ـ **إمَّا لِلتَّنْصِيص على العُموم**: نحوَ: «ما جاءني مِن رجلٍ»، ومنه: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]، و«ما رأيتُ مِن رجلٍ»، ومنه: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، «ولا يَقُمْ مِن رجلٍ»، «ولا تَضْرِبْ مِن رجلٍ»، و«هل جاءَكَ مِن رجلٍ؟»، و﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]، و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

ـ **وإمَّا لتوكيد العُموم**: نحوَ: «ما جاءَني مِن أحدٍ»، و«ما رأيتُ مِن أحدٍ خيرٍ منك»، و«لا يَقُمْ مِن أحدٍ»، و«لا تضربْ مِن أحدٍ»، و«هل عادَ مِن أحدٍ»، و«هل رأيتَ مِن أحدٍ؟»، و«هل مِن أحدٍ في الدَّار».

وأجازَه الكُوفيُّون في نحوِ: «قد كان مِن مطرٍ»، والأخفشُ في نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، وتأوَّلَ [المخالفون] بأنَّ التَّقديرَ: قد كان هو؛ أي: كائنٌ مِن جِنْس المطر، ولقد جاءَكَ هو؛ أي: جاء مِن الخبر كائنًا مِن نبأ المرسلين(١).

٣ ـ و«إلى»:

---

(١) انظر: «التذييل والتكميل» لأبي حيان (١١/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤٢٩) وما بين معكوفتين منه.

أ ـ لانتهاء الغاية: نحوَ: «سِرْتُ مِن البصرة إلى الكوفة، ومِن الظُّهر إلى العصر»، و«قرأتُ القرآنَ مِن أوَّلِه إلى آخره»[١].

ب ـ وبمعنى «مع»: نحوَ: «الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إِبِلٌ»[٢].

ج ـ وللتَّبْيين: نحوَ: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

د ـ وبمعنى اللَّام: نحوَ: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣]، إنْ لَم يُعَلَّقْ بنحوِ: موكول.

هـ ـ وبمعنى «في»: نحوَ: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنعام: ١٢]، إنْ لَم يُعَلَّقْ بنحوِ: مُفْضِينَ.

و ـ وللابتداء: كقولِه:

تقولُ وقد عالَيْتُ بالكُور فوقَها: أَيُسْقَى فلا يَرْوى[٣] إليَّ ابنُ أحمرا؟![٤]

ز ـ قيل: وبمعنى «عند»: كقولِه:

---

(١) أشار بالأمثلة إلى الحالات الثلاث التي ذكرها قبلُ في معنى ابتداء الغاية لـ«من»، وهي على الترتيب: المكان والزمان وغيرهما.

(٢) هو من الأمثال السائرة، ويراد به أن القليل إذا جُمع إلى القليل كثُر وزاد، والذَّودُ: ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الإبل. انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (١/ ٤٦٢).

(٣) في الأصل: «يسقى فلا يرى»، وهو تصحيف، والمثبت موافق للمصادر الآتية.

(٤) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي؛ فيما نسبه إليه ابن قتيبة في «أدب الكاتب» (ص: ٥١١) ـ مكتفياً بعجزه ـ، وابن مالك في «شرح التسهيل» (٣/ ١٤٣)، والمرادي في «الجنى الداني» (ص: ٣٨٨)، وهو في ديوان ابن أحمر (ص: ٨٧).

والكُوْر بالضم: الرَّحْلُ؛ أي: وتقول هذه الناقة وقد وضعت الكُور عليها: إن ابن الأحمر لا يروى مني من سفر، ولا يعدل عني إلى غيري، إنما يركبني دون إبله. انظر: «شرح أبيات المغني» للبغدادي (٢/ ١٣٢).

أَمْ لا سبيلَ إلى الشَّباب وذِكْرُه أشهى إليَّ مِن الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ؟![١]

ح ـ وقيل: بل هِيَ للتَّبيِينِ وللتَّوْكيد[٢]، وهي الزَّائدةُ؛ نحوَ قولِه تعالى: (فاجعل أفئدةً مِن الناس تَهْوَى إليهم) فيمَن قرأ بفتح الواو[٣].

٤ ـ و«حتَّى»:

أ ـ لانتهاء الغاية: على وَجْه التَّقَضِّي شيئًا فشيئًا، ومِن ثَمَّ لَم يَصِحَّ: «كتبْتُ حتى زيدٍ»، بخِلاف «إلى»، فضَعُفَتْ في معنى الانتهاء، ومِن ثَمَّ لا يُقابَلُ بها الابتداءُ، فلا يُقال: «سِرْتُ مِن البصرة حتَّى الكوفةِ»؛ كما يُقال: «إلى الكوفةِ».

وتختَصُّ بالظَّاهرِ، خِلافًا للكُوفيِّين والمُبَرِّد[٤]، وبكونِه[٥] آخِرَ جُزءٍ مِن شيءٍ؛ نحوَ: «أكلْتُ السَّمَكةَ حتَّى رأسِها»، أو مُلاقِيًا له؛ نحوَ: «قُمْتُ البارحةَ حتى الصَّباحِ»، وبوُقوع المُضارع المنصوب بـ«أنْ» مُضْمَرَةٍ بعدَها، وحينئذٍ:

ب ـ فإمَّا للانتهاء: نحوَ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١].

---

(١) البيت لأبي كبير الهذلي ـ واسمه عامر بن الحُلَيس ـ كما في «ديوان الهذليين» (٢/ ٨٨)، و«الألفاظ» لابن السكيت (ص: ٢٦٩)، و«أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص: ٥١٢).

(٢) إقحام «بل» زيادةٌ لا داعي لها، وفيها إيهامُ إضرابِ كلامٍ يسبقُها، ولو قال: وقيل: للتبيين والتوكيد؛ لكان أولى، والله أعلم.

(٣) تنسب هذه القراءة إلى علي بن أبي طالب، وزيد بن علي، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، ومجاهد. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٧٨)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٨٠)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٦/ ٤٤٨).

(٤) انظر: «الجنى الداني» للمرادي (ص: ٥٤٣)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ١٦٦).

(٥) في الأصل: «ولكونه»، والمثبت هو الصواب تماشيًا مع السِّياق.

ج ـ وإمَّا للتَّعليل: نحوَ: «أَسْلِمْ حتى تدخُلَ الجنَّةَ».

د ـ أو للاستثناء: نحوَ:

ليس العطاءُ مِن الفُضول سماحةً حتَّى تجودَ وما لديك قليلُ[1]

وليسَتِ الدَّاخِلَةُ على الماضي بجارَّةٍ، خلافًا لابن مالكٍ، ولا الدَّاخِلَةُ على «إذا»، خِلافًا للأخفش وله، بل هي ابتدائيَّةٌ[2].

ويُستأنَفُ بعدَها الجُملُ؛ كالدَّاخِلَة على المضارع المرفوع والاسميَّة، ويدخُلُ ما بعدها فيما قبلَها غالبًا لا وجوبًا، بعكس «إلى».

٥ ـ و«**في**»:

أ ـ للظَّرْفِيَّة: إمَّا حَقِيقِيَّة مكانِيَّة؛ نحوَ: ﴿لَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: ٢٥]، و«المالُ في الكيس»، أو زمانِيَّة؛ نحوَ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١]، و«الصَّومُ في اليومِ»، وإمَّا مَجازِيَّة؛ نحوَ: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة: ١٧٩]، و﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١].

ب ـ وللمُصاحَبَة: نحوَ: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾ [الأعراف: ٣٨].

ج ـ وللتَّعْلِيل: نحوَ: «إنَّ امرأةً دخلَتِ النَّارَ في هِرَّةٍ حبَسَتْها»[3].

د ـ وللاسْتِعلاء: نحوَ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٣١].

---

(١) نسبه المبرِّدُ في «الفاضل» (ص: ٣٩) إلى العُتبيِّ، وفيه: «الكثير» بدل: «الفضول».
ونسبه المرزوقي في «شرح الحماسة» (ص: ١٢١٧)، وابن حمدون في «التذكرة الحمدونية» (٢/ ٣٠٠)، والمستعصمي في «الدر الفريد» (٩/ ٥٣) إلى المقنَّع الكندي.

(٢) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ١٦٦)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ١٨٣).

(٣) رواه البخاري (٢٣٦٥)، ومسلم (٢٢٤٢)، ولفظه: «دخلت امرأةٌ النار في هرة ربطتها».

هـ- وبمعنى «إلى»: نحوَ: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩].

و - وللمُقَايَسَة: وهي الدَّاخِلَةُ بين مَفْضُولٍ سابِقٍ وفاضِلٍ لاحِقٍ؛ نحوَ: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

ز- وللتَّوْكيد: وهي الزَّائدةُ:

- في الضَّرورة؛ نحوَ قولِه:

أنا أبو سعدٍ إذا اللَّيلُ دجا ... تَخالُ في سواده يَرَنْدَجا[1]

إنْ لم يُحْمَلْ على التَّجْرِيدِ.

- وفي السَّعَة؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا﴾ [هود: ٤١]، إنْ لَم يُقَدَّر لـ﴿ٱرۡكَبُواْ﴾ مَفْعُولٌ؛ أي: الماءَ، ولا فُسِّرَ بمعنى: ادخُلوا، أو سِيرُوا.

٦ - واللَّامُ:

أ- لِلاسْتِحْقاق: نحوَ: «الحمدُ لله».

ب- ولِلاخْتِصاص: نحوَ: «الجنَّةُ للمؤمنين» و«أدومُ لكَ ما تدومُ لي».

ج - وللمِلْكِ: نحوَ: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [طه: ٦]، وقد يُكتفى بالِاخْتِصَاصِ عن الآخَرِينِ.

د- وللتَّمليكِ: نحوَ: «وهبتُ لزيدٍ دينارًا».

هـ- ولِشِبْه التَّمْليك: نحوَ: «جعلَ لكم مِن أنفُسِكم أزواجًا».

---

(١) البيت لسويد بن أبي كاهل اليَشْكُري، كما في «ضرائر الشعر» لابن عصفور (ص: ٦٦)، و«التذييل والتكميل» لأبي حيان (١١/ ٢١٨)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (٤/ ٨١). واليَرَنْدَجُ: الجلد الأسود.

و ـ **وللتَّعليلِ**: نحوَ: «ضربْتُه للتَّأْديب»، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، ومنه الثَّانيةُ في نحو: «يا لَزيدٍ لِعمرٍو».

ز ـ **ولِتوكيد النَّفْي**: وتُسَمَّى: لامَ الجُحودِ؛ نحوَ: «ما كان زيدٌ لِيَفْعلَ»؛ أي: ما كان قاصِدًا لِأَنْ يَفْعَلَ، و﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨].

ح ـ **وبمعنى «إلى»**: نحوَ: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥].

ط ـ **وبمعنى «على»**: نحوَ قولِه:

وخَــرَّ صَرِيعًــا لِليدَيْــنِ ولِلفَــمِ[1]

ي ـ **وبمعنى «في»**: نحوَ: «مضى لِسَبيلِه».

ك ـ **وبمعنى «عند»**: وتُسَمَّى: لامَ التَّاريخِ؛ نحوَ: «كتبتُه لِخَمْسٍ خَلَوْنَ».

---

(١) عجزُ بيتٍ لجابر بن حُنَيٍّ التغلبي، كما في «المفضليات» للمفضَّل (ص: ٢١٢)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (٤/ ٢٨٦)،

وصدر البيت هكذا:

تناولــه بالرُّمْــح ثــم اتَّنــى لــه

ونسبه ابن دريد في «تعليق من أماليه» (ص: ٧١) إلى رجل من بني أسد، وصدر البيت فيه:

هتكْـتُ بصــدر الرمـح جَيـبَ قميصـه

ونسبه البكريُّ في «فصل المقال» (ص: ٣١٣) إلى عصام بن المقشعر، أو شريح بن أوفى العبسي، أو الأشتر النخعي، وصدره: هتكتُ له بالرمح حضني قميصه

ونُسِبَ إلى غيرهم بسياقات متعددة، والصوابُ أن شطر هذا البيت صيغَ على لسان أكثر من شاعر، وذلك لأن قولهم: «لليدين وللفم» عبارةٌ مشهورةٌ خرجتَ مخرجَ الأمثال، وتقال عند الشماتة بسقوط إنسانٍ، ومثلُه يكثُر على الألسنة، ويتعدد قائلوه، والله أعلم. انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (٢/ ٢٠٧).

ل ـ وبمعنى «مع»: نحوَ قولِه:

فلمَّـا تفرَّقْنـا كأنِّـي ومالِـكًا لِطُـولِ اجتمـاعٍ لم نبِـتْ ليلـةً معًا(١)

م ـ وبمعنى «مِن»: نحوَ: «سمعتُ له صُراخًا».

ن ـ وللتَّبليغ: نحوَ: «قلتُ له»، و«أذِنْتُ له».

س ـ وبمعنى «عن»: نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١].

ع ـ ولِلصَّيْرُورة: وتُسَمَّى: لامَ العاقِبَةِ، ولامَ المآلِ؛ نحوَ:

لِـدُوا لِلمـوتِ وابنُـوا للخَـرابِ(٢)

ف ـ وللقَسَمِ والتَّعَجُّبِ معًا: ويختَصُّ باسم الله؛ كقوله:

للهِ يبقـى عـلى الأيـام ذو حِيَـدٍ(٣)

---

(١) البيت لمتمم بن نويرة، كما في «ديوانه» (ص: ١١٢).

(٢) البيت منسوب إلى أبي العتاهية، كما في «الحماسة البصرية» (٢/ ٤٢٧)، وهو في «ديوانه» (ص: ٤٦)، وإلى محمود الوراق في «المحب والمحبوب» للسري (ص: ١٦٠)، و«الدر الفريد» للمستعصمي (١٠/ ٣٣١)، وإلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما في «ديوانه» (ص: ٢٣)، ونسب إلى كثيرين غيرهم شعرًا ونثرًا، حتى نُسِبَ إلى الملائكة!

(٣) شطر بيت نُسب إلى ساعدة بن جؤية الهذلي، كما في «أشعار الهذليين» (١/ ١٩٣)، و«المقصور والممدود» للقالي (ص: ٩١)، وفيه: «تالله» بدل: «لله»، وعليه فلا شاهد في البيت.

ونسبه ابن دريد في «جمهرة اللغة» (١/ ٥٧)، وابن سيده في «المحكم والمحيط» (٣/ ٤٢٨) إلى مالك بن خالد الخناعي، وفيه «تالله»، ونسبه سيبويه في «الكتاب» (٣/ ٤٩٧)، وابن السراج في «الأصول» (١/ ٤٣٠)، وابن سيده في «المخصص» (٤/ ٧٢) لأمية بن أبي عائذ. ومعنى «ذو حيد»: أي: وَعِلٌ في قرنه أنابيب ملتوية.

ونحوَ: «لِلَّهِ! لا يُؤَخَّرُ الأجَلُ».

ص ـ وللتَّعَجُّب فقط: نحوَ: «يا لَلماء!»، و«يا لَلعُشْب!»، ونحوَ: «يا لكَ رجلًا عالِمًا!»ـ «لِلَّه دَرُّه فارِسًا!»، و:

فَلِلَّــه هــذا الدَّهْــرُ كيــف تَــرَدَّدَا[١]!

ق ـ وللتَّعْدِيـة: نحـوَ: «ما أضـرَبَ زيدًا لِعمـرٍو!»، وكذا مثَّل لها ابنُ هشـامٍ[٢]، وجعـلَ الطِّيبِـيُّ منهـا قـولَ أبـي هُريـرةَ: «صلَّـى لنـا رسـولُ اللهِ ﷺ»[٣]؛ أي: جعَلَنا مُصَلِّين وراءَه.

ر ـ وللتَّبْيين: وهي إنْ تعلَّقَتْ:

ـ بمذكـورٍ مِـن فعلِ تعجُّبٍ أو اسـمِ تفضيلٍ مُفْهِمَيـنِ حُبًّا أو بُغْضًـا؛ نحوَ: «ما أحبَّنـي لِفـلانٍ!»، و«زيدٌ أحـبُّ مِن عمـرٍو لِبكرٍ»، فهـي لِتَبْيِيـنِ مفعوليَّـة مجرورِها مِـن فاعِلِيَّتِه.

ـ أو بمَقْدورٍ: فهي:

إمَّا لتَبْيينِ مفعولِيَّة مجرورِها؛ نحوَ: «سَقْيًا لِزيد!»، و: «جَدْعًا له!»[٤].

---

(١) عجزُ بيتٍ للأعشى كما في «ديوانه» (ص: ١٧) من قصيدة يمدح بها النبي ﷺ، وصدره:

شـبابٌ وشَـيْبٌ وافتقـارٌ وثَـرْوةٌ

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٨٤).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطيبي (٣/ ١٠٨١). والحديث رواه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣)، ولفظ البخاري: «صلى بنا»، فلا شاهد حينئذٍ.

(٤) الجَدْع: القطعُ في الأنف والأذن ونحوهما، فقولهم: «جَدْعًا له» دعاءٌ على الإنسان بأن يقطع الله أنفه وما شابه ذلك. انظر: «المحكم والمحيط» لابن سيده (١/ ٣٠٦).

أو فاعلِيَّتِه؛ نحوَ: «تَبًّا لِزيدٍ!» و: «وَيْحًا له!».

ش ـ تُزادُ للتَّوكيد: وهي أنواعٌ:

ـ منها: الدَّاخلةُ على مفعولِ الفعلِ المُتَعَدِّي مَذْكُورًا بعدَه؛ نحوَ قولِه: «أجارَ لِمُسلِمٍ ومُعاهِدٍ»[1]، ومنه: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]، إنْ لم يُضَمَّنْ معنى: اقترَبَ.

إنَّ أباها وأبا أباها[2]

ـ ومنها: المُعْتَرِضَةُ بين المُتَضايِفَينِ، وتُسَمَّى: المُقْحَمَةَ؛ نحوَ: «يا بُؤْسَ لِلحربِ»، ومِن ذلك قولُهم: «لا أبا لِزيدٍ»، و«لا أخا له»، و«لا غُلامَي له» على قول سِيبَوَيْهِ: إنَّ اسمَ «لا» يُضافُ[3]، وأمَّا على قولِ مَن جعلَ الاسمَ شبِيهًا بالمُضاف والظَّرْفَ صِفَةً له، وعلى قولِ مَن جعلَه مُفْرَدًا على لغةِ مَن قال:

وجعَلَ حذْفَ النُّون على وجه الشُّذوذ، وجعلَ الظَّرف خبَرًا؛ فاللَّامُ للاختصاصِ[4].

ـ ومنها: لامُ المُسْتَغاثِ عند المُبَرِّد؛ نحوَ: «يا لَزيدٍ»، وهي عند ابن جنِّي مُتعَلِّقَةٌ

---

(١) قطعة من بيتٍ لابن ميادة الرماح بن أبرد، يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان، كما في «ديوانه» (ص: ١١٢)، وهذا تمامه:

وملكتَ ما بين العراق ويثربٍ مُلْكًا أجار لمسلم ومعاهِدِ

(٢) هذا الرجز ينسب إلى رؤبة، كما في «ديوانه» (ص: ١٦٨)، وينسب إلى أبي النجم العجلي، وهو في «ديوانه» (ص: ٤٥٠)، وينسب إلى رجل من بني الحارث، وإلى رجل من اليمن. انظر: «شرح التصريح» للوقاد (١/ ٦٣)، و«المقاصد النحوية» للعيني (١/ ١٩٠)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٧/ ٤٥٥).

(٣) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٢٧٨).

(٤) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (٢٨٦).

بحرف النِّداء، وعند الأكثرين بفِعْلِه، فإن كُسِرَتْ فتَعْلِيلِيَّةٌ؛ لأنَّ مدخولَه مُستغاثٌ لِأَجْله، والمُسْتغاثُ محذوفٌ.

فإنْ قلتَ: «يا لَكَ» فالوجهان، أو: «يا لي»؛ فكذلك عند ابن جِنِّي[1].

ـ وأمَّا لامُ التَّقْوِيَةِ؛ فلها مَنْزِلَةٌ بين الزَّائِدة المَحْضَة والمُتَعَدِّية المَحْضة، ومِن ثَمَّ صحَّ تعلُّقُها بالعامل، واطِّرادُ حَذْفِها، ثم ضعُفَ العاملُ؛ إمَّا بتأَخُّرِه نحوَ: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، أو بكونه[2] فَرْعاً في العمل نحوَ: «ضَرْبِي لِزيدٍ حسَنٌ»، و: «أنتَ ضارِبٌ لِعمرٍو»، ونحوَ: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤١]، و﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، و﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٦].

٧ ـ و«**رُبَّ**»:

أ ـ للتَّقْليل: نحوَ: «رُبَّ رجلٍ جوادٍ في الدَّار، أو لقِيتُه، أو لقِيتُ»، و«رُبَّ رجلٍ كَرَمِ أبوه[3] في الدَّار، أو لقِيتُه، أو لقِيتُ»، و«رُبَّ رجلٍ أبوه عالِمٌ في الدَّار، أو لقِيتُه، أو لقِيتُ».

ب ـ ويُستَعْمَلُ للتَّكثير كثيرًا في مقام الافتخار كقولِه:

فيا رُبَّ يومٍ قد لَهَوْتُ وليلةٍ ... بآنِسَةٍ كأنَّها خطُّ تِمْثالِ[4]

ج ـ والتَّخويفِ: نحوَ قولِه ﷺ: «رُبَّ كاسِيَةٍ في الدُّنيا عاريةٍ يومَ القيامةِ»[5].

---

(١) انظر: المصدر السابق (ص: ٢٨٨ ـ ٢٨٩).

(٢) في الأصل: «بكونها»، والتصويب من «مغني اللبيب».

(٣) يُقال: «هذا رجلٌ كَرَمٌ أبوه، وكرَمٌ آباؤه». انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٠/ ١٣٥).

(٤) البيت لامرئ القيس، كما في «ديوانه» (ص: ١٣٦). والآنسة: هي الفتاة تؤنس بحديثها. وخطُّ تمثالِ: تمثالٌ منقوشٌ.

(٥) رواه البخاري (١١٥).

د ـ ويُزادُ «ما» بعدَها فتكُفُّها عن العمل غالبًا، والأكثرُ حينئذٍ دخولُها على الماضي؛ نحوَ قولِه:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ[1]

وقد لا يكُفُّها؛ نحوَ قولِه:

رُبَّما ضَرْبَةٍ بسيفٍ صَقِيلٍ[2]

٨ ـ و«**على**»:

أ ـ للاستعلاء: حقيقةً؛ إمَّا حِسِّيًّا؛ نحوَ: «زيدٌ على السَّطْح»، أو مَعْنَوِيًّا؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، أو مَجازًا؛ نحوَ: «مات على النَّار».

ب ـ وللمُصاحَبَة: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧].

ج ـ وللمُجاوزَة؛ كقولِه:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيْرٍ[3]

---

(١) صدرُ بيتٍ لجذيمة الأبرش، كما في «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٥١٨)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٥٣٦)، و«الصحاح» للجوهري (٥/ ١٧٤٠) وغيرها. وأوفيت: أشرفتُ، والعلَم: الجبل. وعجُزه:

تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ

(٢) صدر بيت لعدي بن الرَّعلاء الغساني، كما في «الأصمعيات» (ص: ١٥٢)، و«أمالي ابن الشجري» (٢/ ٥٦٦)، وتتمته:

دون بصرى وطعنةٍ نجلاءِ

(٣) صدرُ بيتٍ للقُحيف العقيلي، كما في «النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٨١)، و«ضرائر الشعر» لابن عصفور (ص: ٢٣٣)، وتمامه:

لَعَمْرُ اللهِ أعجَبَني رضاها

إنْ لم يُضَمَّنْ معنى العطف، ولا على حَمْلٍ على نَقِيضِه، وهو: سَخِطَ.

د ـ للتَّعليل: نحوَ: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

هـ ـ وللظَّرْفِيَّة: نحوَ: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥].

و ـ وبمعنى «مِن»: نحوَ: ﴿إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢].

ز ـ وبمعنى الباء: نحوَ قولِهم: «ارْكَبْ على اسمِ»[١].

ح ـ وللاستدراك والإِضْراب: نحوَ: «فلانٌ لا يدخُلُ الجنَّةَ لِسُوء صَنِيعِه، على أنَّه لا يَيْأَسُ مِن رحمة الله».

ط ـ وتُزادُ للتَّفويضِ: كقولِه:

إنَّ الكريمَ ـ وأبيكَ ـ يَعْتَمِلْ   إنْ لم يَجِدْ يومًا على مَن يَتَّكِلْ[٢]

أي: مَن يَتَّكِلُ عليه. إنْ لم يُجْعَلِ استئنافًا.

ك ـ قيل: وتُزادُ لغير التَّعويضِ: كقولِه:

أبى اللهُ إلَّا أنَّ سَرْحَةَ مالِكٍ   على كُلِّ أَفْنانِ العِضاهِ تَرُوقُ[٣]

ويَرِدُ: بأنَّه راقَ عليه؛ بمعنى: زادَ عليه فَضْلًا، وليس مِن (راقَ) بمعنى: أعجبَه.

ل ـ وقد يكون اسمًا بمعنى «فوق»: كقوله: «غَدَتْ مِن عليه»[٤].

---

(١) أي: على اسمِ الله. وهي كذلك في كتب الأدب واللغة.

(٢) ذكره من غير نسبة الخليل في «العين» (٢/ ١٥٣)، وسيبويه في «الكتاب» (٣/ ٨١)، والفارابي في «ديوان الأدب» (٢/ ٤١٦).

(٣) البيت للصحابي حميد بن ثور، كما رواه العوفي في «الدلائل» (١/ ٥). وهو في «ديوانه» (ص: ٤١). والسَّرحة: هي الشجرة العظيمة، ويقصد بها هنا امرأته. والعِضاه: من أنواع الشجر.

(٤) قطعة من بيتٍ لمُزاحم العقيلي، كما في «الإبل» للأصمعي (ص: ٩٨)، و«الحيوان» للجاحظ =

٩ ـ و«عن»:

أـ للبُعد والمُجاوَزَة: نحوَ: «سافرْتُ عن البلد»، و«أدَّيْتُ عنه الدَّيْنَ»، و«أخذْتُ عنه العِلْمَ».

ب ـ وللبَدَلِيَّة: نحوَ قولِه ﷺ: «صُومي عن أمِّكِ»(١).

ج ـ وبمعنى «على»: نحوَ: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨]، إنْ لم يُضَمَّنْ معنى الإمساك.

د ـ وللتَّعليل: نحوَ: «قلتُ هذا عن عِلْمٍ».

هـ ـ وبمعنى «بَعْدَ»: نحوَ قولِه:

ومَنْهَلٍ ورَدْتُه عن مَنْهَلٍ(٢)

و ـ وبمعنى «مِن»: نحوَ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥].

ز ـ وللاستعانة: نحوَ: «رميتُ السَّهْمَ عن القَوْسِ».

ح ـ وتُزادُ: للتَّعويض: نحوَ قولِه:

= (٤/ ٤٦٥)، و«الكنز اللغوي» لابن السكيت (ص: ١٠٠). وهو بتمامه هكذا:

غَدَتْ مِن عليه بعدما تَمَّ ظِمْؤُها ... تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

(١) في الأصل: «أبيك»، وهو خطأ، والتصويب مما رواه «مسلم» (١١٤٨)، وكذا ذكره ابن هشام في «مغني اللبيب» (٢٠٧).

(٢) الرجز ينسب للعجاج، كما في «شرح أدب الكاتب» للجواليقي (ص: ٢٦٧)، و«أمالي ابن الشجري» (٢/ ٦١٢).

وقيل: لعبد الله بن رواحة. انظر: «شرح أبيات المغني» للبغدادي (٣/ ٢٩٣). والمَنْهَل: مورد الماء.

أَتَجْـزَعُ أَنْ نَفْـسٌ أتاهـا حِمامُهـا فهـلَّا الَّتي عَـن بـين جَنْبَيْـكَ تَدْفَعُ[١]

أي: فهلَّا تدفَعُ عن التي بين جَنْبَيْكَ.

ط ـ وتكون حرفًا مصدرِيًّا في عَنْعَنَةِ تميمٍ: نحوَ قولِهم: «أعجَبَني عَنْ تفعلَ».

ي ـ واسمًا بمعنى «الجانب»: نحوَ: «رأيتُه مِن عن يمينه».

١٠ ـ والكافُ:

أ ـ للتَّشْبِيه: نحوَ: «زيدٌ كالأسدِ».

ب ـ وللتَّعليل: نحوَ: «كما أنَّه لا يَعْلَمُ، فيتجاوَزُ اللهُ عنه».

ج ـ ولِلاسْتِعْلاء: كقـول بعضِهـم فـي جـوابِ مَـن قـال: «كيـف أصبحتَ؟»: «كَخَيرٍ».

د ـ وللمُبادَرَة: وذلك إذا اتَّصَلَتْ بـ«ما» [في نحوِ: «سَلِّمْ كما تدخُلُ»، و: «صَلِّ كما يَدخلُ الوقتُ»].

هـ ـ وللتَّوكيـد: وهـي الزَّائـدةُ][٢]؛ نحـوَ قولِـه تعالـى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] عنـد الأكثريـن[٣].

---

(١) البيت ينسب لزيد بن رزين بن الملوح، كما في «شرح شواهد المغني» للسيوطي (ص: ٤٣٦).

(٢) ما بين معكوفتين من «مغني اللبيب» (ص: ٢٤٤).

(٣) قال ابن هشام: وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف، فقيل: الزائد: «مثل»؛ كما زيدت في: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧]، قالوا: إنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير. انتهى. والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت... وفي الآية قول ثالث، وهو أن الكاف ومثلًا لا زائد منهما، ثم اختلف، فقيل: «مثل» بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصفة، وقيل: الكاف اسم مؤكَّد بـ«مثل». انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٢٤٥).

و ـ وتكون اسمًا بمعنى «المِثْل» في الضَّرورة: كقولِه:

يَضْحَكْـنَ عَـنْ كالبَـرَدِ المُنْهَـمِّ(١)

١١ ـ ١٢: و«مُذْ» و«مُنْذُ»:

أ ـ لابتداء الغاية في الماضي: نحوَ: «ما رأيتُه مُذْ أو مُنْذُ يومِ الجمعة».

ب ـ وبمعنى «في»: نحوَ: «ما رأيتُه مُذْ أو مُنْذُ يومِنا».

ج ـ ويكونان اسمين: بمعنى: أوَّلِ المُدَّة، فيليهما المفرَدُ المعرفةُ، أو النَّكِرةُ المُخَصَّصَةُ؛ نحوَ: «ما رأيتُه مُذْ أو مُنْذُ يومان أو أيَّامٌ»(٢).

١٣ ـ والواو: للقَسَم؛ نحوَ: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ٢]، فإنْ وَلِيَها واوٌ أخرى فالتَّاليةُ للعطف؛ نحوَ: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١ ـ ٢]، وتختصُّ بالظَّاهر، وإنما يكون عند حَذْفِ الفعلِ لغير السُّؤال.

١٤ ـ والتَّـاءُ: مثلُها، وتختصُّ بالتَّعَجُّب، وباسـم الله؛ نحوَ: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وربَّمـا قالوا: «تَرَبِّي» و«تَـرَبِّ الكعبة»، و«تالرَّحمنِ».

١٥ ـ و«حاشا»:

أ ـ للاستثناء: نحوَ: «جاءني القومُ حاشا زيدٍ»، وقد يُنصَبُ المستثنى بعدها على أنَّها فعلٌ جامِدٌ؛ لِتَضَمُّنِها معنى: «إلَّا»؛ كقولِهم: «اللَّهُمَّ اغفِرْ لي ولِمَن يَسْمَع، حاشا الشَّيطانَ وأبا الأَصْبَغِ»(٣).

---

(١) الرجز للعجاج، كما في «إصلاح المنطق» لابن السكيت (ص: ١٨٥)، و«المقاصد النحوية» للعيني (٣/ ١٢٣٥).

(٢) ويكون إعراب الاسم المرفوع بعدهما حينئذٍ؛ إما خبر لهما، أو فاعل لفعل محذوف. وهناك أوجه أخرى تنظر في «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤١٩).

(٣) هـو نثـر، وليـس بنظـم كما حسـبه بعضهـم. ذكره عـن بعض الأعـراب ابنُ السـراج فـي «الأصول =

ب ـ ويجيءُ اسمًا مُرادِفًا للتَّنْزِيه: نحوَ: «حاشا لله».

ج ـ وفعلًا مُتَصَرِّفًا بمعنى: «أستثني»: قال:

ولا أُحاشِي مِن الأقوام مِن أحدٍ[1]

١٦ ـ ١٧: و«عدا» و«خلا»: للاستثناء: نحوَ: «جاءني القومُ عدا زيدٍ، وخلا زيدٍ».

وتنصِبان المستثنى على أنَّهما فعلان جامدان؛ نحوَ: «قاموا عدا زيدًا، وخلا زيدًا».

* * *

= في النحو» (ص: ٢٨٨)، وحكاه أبو عمرو الشيباني فيما نقله عنه الزمخشري في «المفصل» (ص: ٣٨٧)، وابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/ ٣٠٦).

(١) عجزُ بيتٍ للنابغة الذبياني، كما في «ديوانه» (ص: ١٢)، وصدره:

ولا أرى فاعلًا في الناس يشبهه

تكمِلَةٌ

[فيما يُستثنى مِن مُتعلَّق حروف الجر]

يُستثنى مِن قولِهم: «لا بُدَّ لحرف الجر مِن مُتَعَلَّقٍ» ستةُ أمورٍ:

١ ـ الحرفُ الزَّائدُ.

٢ ـ «**لعلَّ**»: في لغة عُقَيلٍ، فإنَّ مجرورَها في مَحَلِّ الرَّفع بالابتداء؛ بدليل ارْتفاعِ ما بعده على الخبريَّة في قولِهِ:

لعــلَّ أبــي المِغْــوارِ منــكَ قريــبُ[١]

٣ ـ «**لولا**»: فيمَن قال: «لولايَ»، و«لولاكَ»، و«لولاه» على قول سِيبَوَيْهِ: إنَّ «لولا» جارَّةٌ، ومجرورُها كمجرور «لعلَّ»[٢].

٤ ـ «**رُبَّ**»: على قول الرُّمَّانيِّ وابنِ طاهرٍ، فمجرورُها مفعولٌ في نحو: «رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُ»، ومبتدأٌ إذا قلتَ: «لقيتُه» أو مفعولٌ به[٣].

٥ ـ **كافُ التَّشْبيه**: على قول الأخفش وابنِ عُصْفُورٍ، ورُدَّ[٤].

٦ ـ **حرفُ الاستثناءِ**: وهو: «خلا» و«عدا» و«حاشا» إذا خفَضْنَ؛ بِناءً على أنَّها لِتَنْحِيَة الفعل عن مدخولها، وذلك عَكْسُ معنى التَّعْدِيَة.

---

(١) عجزُ بيتٍ لكعب بن سعد الغنوي، كما في «سر صناعة الأعراب» لابن جني (٢/ ٨٤)، و«أمالي ابن الشجري» (ص: ٣٦١)، وصدره:

فقلت ادعُ أخرى وارفعِ الصوت جهرةً

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٣٧٣).

(٣) انظر: «الجنى الداني» للمرادي (ص: ٤٥٣)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٥٥٢).

(٤) انظر: «ارتشاف الضرب» لأبي حيان (٤/ ١٧١٠)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٥٥٢).

ورُدَّ: بأنَّ تعديةَ الحرفِ إيصالُ معنى الفعلِ إلى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرفُ ولو بالتَّنْحِيَة.

[الحروف المشبَّهة بالفعل]

النَّوعُ الثَّاني: حروفٌ تنصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبَرَ، وتُسَمَّى: «الحروفَ المُشَبَّهَةَ بالفعل»، وهي سِتَّةُ أحرفٍ:

١ ـ «**إنَّ**»: للتَّوكيد؛ دَفْعًا لِشَكٍّ، ورَدًّا لإنكارٍ؛ كقولكَ: «إنَّ زيدًا قائمٌ»، و: «إنَّ زيدًا لَقائِمٌ»، وقد يكون التَّأكيدُ لغيرهما؛ كإظهار كمال العِناية؛ نحوَ: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣].

وقد يرتفِعُ بعدها المبتدأُ، فيكون اسمُها ضميرَ الشَّأْنِ محذوفًا؛ كقولِه:

إنَّ مَــن يدخُــلِ الكنيســةَ يومًــا يَلْــقَ فيهــا جــآذِرًا وظِبــاءَ[1]

وقد يُحذَفُ خبرُها في نحو: «إنَّ مالًا وإنَّ ولدًا».

وتُخَفَّفُ، فتُلْغَى كثيرًا، ويلزمُها اللَّامُ؛ نحوَ: «إنْ زيدٌ[2] لَمُنْطَلِقٌ»، و: «إنْ كان

---

(١) قال البغدادي في «شرح أبيات المغني» (١/ ١٨٥): قال السيوطي تبعًا لابن السِّيد في «شرح أبيات الجمل» [(ص: ٥٢)]: البيت للأخطل، وقال ابن هشام اللخمي في «شرح أبيات الجمل»: لم أجده في ديوان الأخطل، أقول [البغدادي]: وأنا أيضًا فتشت ديوان الأخطل من رواية السكري، فلم أجده فيه، والشعر أيضًا ليس من نمط شعره. قال الأعلم في «شرح أبيات الجمل»: هذا البيت نسبه بعضهم إلى الأخطل، وحمله على ذلك تشبيه بالنصرانيات؛ لأنه كان نصرانيًا، وليس كذلك؛ لأنه محال أن يتغزل بنسائه في متعبده وموضع تنسُّكه.

قلت: والبيت ثابت في «ديوان الأخطل» رواية السكري (ص: ٥١١)، وذلك على خلاف ما ذكره البغدادي، والله أعلم.

(٢) في الأصل: «زيدًا»، وهو خطأ.

زيدٌ لَكريمًا»، وقولِه تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

وتعمَلُ قليلًا، وحكى سِيبَوَيْهِ: «إنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ»(١)، وعن الكوفيِّين أنَّها في ذلك كُلِّه نافيةٌ، واللَّامُ بمعنى «إلَّا»، ويرُدُّه حكايةُ سِيبَوَيْهِ إعمالَها(٢).

وتلحَقُها «ما» الكافَّةُ، فتُلْغَى على الأفصح؛ نحوَ: «إنَّما زيدٌ قائمٌ»، و: «إنَّما قامَ زيدٌ»، وقولُ بعضِهم: «إنَّ قائِمٌ» أصلُه: إنْ أنا قائمٌ، و«إنْ» نافيةٌ، وسيأتي.

وهي في قولِه:

إنَّ هنــدُ المليحــةُ الحســناءَ(٣)

فعلُ الواحدة، مُؤَكَّدٌ بالنُّون الثَّقِيلة، مِن «وأى» بمعنى: «وعَدَ»، «هندُ»: مُنادى، و«المليحةُ»: نعتٌ لها على اللفظ، و«الحسناءَ» على المحَلِّ.

٢ ـ و«أنَّ»: للتَّأكيد أيضًا، وهي موصولٌ حرفيٌّ مُؤَوَّلٌ مع مَعمُولَيهِ بالمصدر، فإنْ كان الخبرُ:

ـ مُشْتَقًّا؛ فالمصدرُ المؤوَّلُ به مِن لفظه؛ نحوَ: «بلغني أنَّكَ تنطلِقُ، أو أنَّكَ مُنطلِقٌ»؛ أي: بلَغَني انطلاقُكَ، ونحوَ: «بلَغَني أنَّ زيدًا أبوه مُنطَلِقٌ، أو ينطلِقُ أبوه، أو مُنْطَلِقٌ أبوه»؛ أي: بلغني انطِلاقُ أبي زيدٍ، ونحوَ: «بلَغَني أنَّ زيدًا إنْ تُعْطِه مالًا يَشْكُرْكَ»؛ أي: بلَغَني شُكْرُ زيدٍ عند إعطائِكَ إيَّاه مالًا.

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ١٤٠).

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٧٠).

(٣) البيت لابن الدباغ أبو يعقوب الصقلي، كما ذكره القفطي في «إنباه الرواة» (٤/ ٧٠)، والصفدي في «الوافي» (٢٩/ ١٧٣)، والبغدادي في «شرح أبيات المغني» (١/ ٥٧).

ـ وإنْ كان جامدًا قُدِّرَ بالكون؛ نحوَ: «بلغَني أنَّ هذا زيدٌ»؛ أي: بلَغَني كونُه زيدًا.

وتُخَفَّفُ، فتعمَلُ في ضميرِ شأنٍ مُقَدَّرٍ، وخبرُها حينئذٍ يجب أنْ يكون جُمْلةً؛ نحوَ: «علِمْتُ أنْ زيدٌ قائِمٌ، وأنْ سيقومُ زيدٌ، وأنْ سوف يقومُ زيدٌ، وأنْ قد قام زيدٌ، وأنْ لا يقومُ زيدٌ».

وتكون لُغةً في «لعلَّ»؛ نحوَ: «ائتِ السُّوقَ أنَّكَ تشتري لنا شيئًا»[١].

٣ ـ و«كأنَّ»:

أ ـ للتَّشبيه: نحوَ: «كأنَّ زيدًا الأسدُ».

ب ـ وللشَّكِّ والظَّنِّ: نحوَ: «كأنَّ زيدًا قائِمٌ».

٤ ـ و«لكنَّ»:

أ ـ للاستدراكِ: نحوَ: «جاءني زيدٌ، ولكنَّ عَمْرًا لم يجِئْ»، و: «ما قام زيدٌ، لكنَّ عَمْرًا قد قام»، و: «زيدٌ حاضِرٌ، لكنَّ عَمْرًا غائِبٌ».

ب ـ وللتَّوكيد: في نحو: «لو جاءَني أكرَمْتُه، لكنَّه لم يَجِئْ».

وقيل: إنَّها للتوكيد دائمًا؛ كـ«إنَّ» و«أنَّ».

وقد يُحذَفُ اسمُها؛ كقولِه:

ولكــنَّ زَنْجِــيٌّ غليــظُ المَشــافِرِ[٢]

---

(١) حكاه الخليل عن العرب. انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ١٢٣).

(٢) البيت للفرزدق، كما عزاه إليه ابن السراج في «الأصول في النحو» (١/ ٢٤٧)، وأبو سهل الهروي في «إسفار الفصيح» (١/ ١٧٩). والمشافر: جمع «مِشْفَر»، وهي شفة البعير، استعيرت للرجل؛ لما قصده من بشاعة خلقته.

أي: ولكنَّكَ.

وقولِ المُتَنبِّي:

ولكــنَّ مَــن يُبْـصِرْ جُفونَــكِ يَعْشَــقِ[١]

أي: ولكنَّه؛ أي: الشَّأْنَ.

وقولُه تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] أصلُه: لكنْ أنا، فحُذِفَتِ الهمزةُ اعتباطًا، وأُدغِمَ النُّون، فإذا جُعِلَ الضَّميرُ للشَّأْن؛ فالكلامُ فيه ثلاثُ مُبْتَدآتٍ[٢].

وتُخَفَّفُ فتُلْغَى؛ خِلافًا للأخفش ويونس[٣].

٥ ـ و«ليتَ»: للتَّمَنِّي؛ كقولِه:

فيــا ليــت الشَّــبابَ يعــودُ يومًــا فأُخبِــرَه بمــا فعَــلَ المَشِــيبُ[٤]

وقد يُحذَفُ اسمُها؛ كقوله:

فليــتَ كَفافًــا كان خــيرُكَ كلُّــه[٥]

أي: فليتكَ، أو: فليته، أو: فليت الشَّأْنَ.

---

(١) انظر: «ديوان المتنبي» (ص: ٣٤٥).

(٢) وهي على التوالي: «أنا»، «هو»، «الله».

(٣) انظر: «الجنى الداني» للمرادي (ص: ٥٨٦)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٦٩).

(٤) البيت لأبي العتاهية، كما في «ديوانه» (ص: ٤٦).

(٥) صدر بيتٍ ليزيد بن الحكم بن أبي العاص، كما في «المسائل البصريات» للفارسي (١/ ٢٨٧)، و«أمالي القالي» (١/ ٦٨)، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٣/ ١٣٧) وغيرها، وعجزه:

وشـرُّك عنـي مـا ارتـوى المـاءَ مُرتوي

ويلحقُها «ما» الكافَّةُ، فتُلْغَى على الأفصح، ورُوِيَ بالوجهين قولُ النَّابغة:

ألا ليتمـا هـذا الحمـامُ لنـا[١]

٦ ـ و«**لعلَّ**»: للتَّرجِّي: نحوَ: «لعلَّ الحبيبَ مُواصِلٌ»، و«لعلَّ المانِعَ حاصِلٌ».

وعُقَيْلٌ قد مرَّ أنَّهم يخفِضون بها المبتدأَ؛ كقولِه:

لعـلَّ أبـي المِغْـوارِ منـكَ قريـبُ[٢]

[«ما» و«لا» المُشَبَّهتان بـ«ليس»]

النَّوعُ الثَّالثُ: حرفان يرفعان الاسمَ، وينصِبان الخبَرَ، وهما: «ما» و«لا» المُشَبَّهتان بـ«ليس»؛ نحوَ: «ما زيدٌ مُنطَلِقًا»، و: «ما رجلٌ خيرًا منكَ» لِنَفْيِ الحال، و: «لا رجلٌ أفضلَ منكَ» لِنَفْيِ الاستقبال.

وقد يلحقُها[٣] التَّاءُ، فتختصُّ بنَفْيِ الأحيانِ، ولا يُذكَرُ بعدها إلَّا أحدُ معمُولَيْها، والمحذوفُ هو المرفوعُ غالِبًا؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]؛ أي: ولاتَ الحينُ [حينَ][٤] مَناصٍ.

وعند الأخفش أنَّها: إمَّا حرفٌ مُهمَلٌ، وما بعدَها مبتدأٌ إنْ كان مرفوعًا، ومعمولُ المحذوفِ إنْ كان منصوبًا، وإمَّا عامِلٌ عملَ «إنَّ»[٥].

---

(١) قطعة من بيت للنابغة الذبياني من معلقته المشهورة. انظر: «ديوان النابغة» (ص: ١٤)، وتمامه:

قالـت: ألا ليتمـا هـذا الحمـام لنـا إلـى حمامتنـا ونصفـه فقَـدِ

(٢) تقدَّم توثيقه.

(٣) أي: تلحق «لا»، فإن التاء لا تدخل على «ما»، ودخولها على «لا» فحسب.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) انظر: «الجنى الداني» للمرادي (ص: ٤٨٨)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٢٧).

تتمَّةٌ

[«لا» النَّافية للجنس]

إذا أُريدَ بـ«لا» الدَّاخلةِ على المبتدأِ والخبرِ نَفْيُ الجنسِ على سبيل التَّنْصيصِ؛ عمِلَتْ عملَ «إنَّ»، وإلَّا عمِلَتْ عمَلَ «ليس» عند الحِجازِيِّين، وأُهمِلَتْ عند تميمٍ، فالنَّافيةُ للجنس تعمَلُ عمَلَ «إنَّ» إذا كانا نكِرَتَينِ، والأُولى مُتَّصِلَةٌ بها، فتنصِبُ الاسمَ في نحو: «لا غُلامَ سَفَرٍ حاضِرٌ»، و: «لا حسَنًا فِعْلُه مذمومٌ»، و: «لا طالِعًا جبلًا حاضِرٌ»، و: «لا خَيْرًا مِن زيدٍ عندنا».

ويُبْنَى على ما يُنصَبُ به إنْ كان مُفرَدًا؛ نحوَ: «لا إلهَ إلَّا اللهُ».

وأمَّا خبرُها؛ فمُعرَبٌ مرفوعٌ، واجبُ الذِّكْرِ إذا لم يُعْلَمْ إجْماعًا، وإذا عُلِمَ؛ فحَذْفُه كثيرٌ عند أهل الحِجاز، وبنو تميمٍ وطيِّئ يلتزِمون حذفَه إذا كان مرفوعًا. وقيل: مُطْلَقًا[1].

* * *

تذييلٌ

[«إنْ» العاملة عمل «ليس»]

«إنْ» النَّافيةُ إذا دخَلَتْ على الجُملة الاسميَّة؛ لم تعمَلْ عند سِيبَوَيْهِ والفَرَّاء، وأجازَ الكسائيُّ والمبرِّدُ إعمالَها عمَلَ «ليس»، والإهمالُ لغةُ الأكثرين، وعليه يتخرَّجُ قولُ بعضِهم: إنَّ قائمٌ، وأصلُه: إنْ أنا قائمٌ، فعُومِلَ مُعاملةَ: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٣٨]، وسُمِعَ: «إنَّ قائِمًا» على الإعمال، وسُمِعَ [مِن] أهلِ العالِيَةِ:

---

(١) انظر: «شرح التصريح» للوقاد (ص: ٣٥٦)، و«تمهيد القواعد» لناظر الجيش (٣/ ١٤٠٨).

«إنْ أحـدٌ خيـرًا مِن أحـدٍ إلَّا بالعافيـة»، و«إنْ ذلك نافِعَكَ ولا ضـارَّكَ»[1].

***

[حروفٌ تنصِبُ الاسمَ فقط]

النَّوعُ الرَّابعُ: حروفٌ تنصِبُ الاسمَ فقط، وهي سبعةُ أحرفٍ:

١ ـ **الواوُ بمعنى [«مع»]**: نحوَ: «استوى الماءُ والخشَبَةَ»، و«كفاني وزيدًا درهمٌ»، وقال تعالى: ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ﴾ [المزمل: ١١]، وقولِه: ﴿وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١]، وقولِه: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، وكقولكَ: «ما لكَ وزيدًا؟»، و: «ما شأنُكَ وعمرًا؟».

٢ ـ **و«إلَّا» للاستثناء**: نحوَ: «جاءني القومُ إلَّا زيدًا»، و: «جاءني إلَّا زيدًا القومُ»، و: «ما جاءني إلَّا زيدًا أحدٌ»، و: «ما في الدَّارِ أحدٌ إلَّا حمارًا» في الأكثر، ونحوَ: ﴿ما فعلوه إلا قليلاً﴾[2] [النساء: ٦٦]، ويُختارُ فيه البدلُ.

ولا عمَـلَ لهـا فـي المُفَـرَّغِ؛ نحـوَ: «لا إلـهَ إلَّا اللهُ» إذا جُعِلَ «اللهُ» مُسـتثنًى مِن «أحـد» المُقَـدَّرِ المرفـوعِ بـ«إلـه» لكونـه بمعنـى: «مَألُوه»، ونحـوَ: «مـا جاءني إلَّا زيـدٌ»، و: «مـا رأيـتُ إلَّا زيدًا»، و: «ما مـررتُ إلَّا بزيدٍ»، و«لا» في الشَّـبيهِ بالمُفَرَّغِ؛ نحـوَ: «لا إلـهَ إلَّا اللهُ» إنْ جُعِـلَ «اللهُ» بـدلًا مِن اسـم «لا» حَمْـلًا على مَحَلِّـه البعيدِ الَّذي هـو الرَّفْـعُ بالابتداء.

٣ ـ **و«يا» لِنداء البعيد**: ويُبنَى على ما يُرفَعُ به إنْ كان مُفردًا معرفةً؛ نحوَ: «يا

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٥٣)، و«همع الهوامع» للسيوطي (١/ ٤٥٣).

(٢) هي قراءة ابن عامر، وقراءة الباقين بالرفع: «قليلٌ». انظر: «السبعة» لابن مجاهد (ص: ٢٣٥)، و«التيسير» للداني (ص: ٩٦).

زيدُ»، و: «يا رجلُ»، و«يا هذا»، و«يا هؤلاءِ»، و«يا زَيْدانِ»، و«يا زَيْدُونَ»، ويَنصبُ المضافَ؛ نحوَ: «يا عبدَ اللهِ»، والمُشابِهَ له؛ نحوَ: «يا خيرًا مِن زيدٍ»، و: «يا طالِعًا جبلًا»، و: «يا رجلًا صالِحًا»، والنَّكِرَةَ؛ نحوَ: «يا رجلًا، خُذْ بيدي».

٤ ـ ٥ ـ و«أيا»، و«هيا» لِنداء البعيد: نحوَ: «أيا جَبَلَيْ نعمانَ»[1]، و«هيا عبدَ اللهِ».

٦ ـ و«أيْ» لِنداء القريب: نحوَ: «أيْ عبدَ اللهِ».

٧ ـ والهمزةُ للأَقْرَبِ: نحوَ: «أَعَبْدَ اللهِ».

***

[حروفٌ تنصِبُ الفعلَ المضارع]

النَّوعُ الخامسُ: حروفٌ تنصِبُ الفعلَ المُضارِعَ، وهي أربعةُ أحرفٍ:

١ ـ «أنْ» للاستقبال: نحوَ: «أُريدُ أنْ أخرُجَ»، وقولِه تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقولِه: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]، وقولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٩]، وقولِه تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠].

٢ ـ و«لَنْ» لِنَفْيِ الاستقبال: قيل: مع توكيدٍ؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠]، وقولِه: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]، وقولِه تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥].

وقد يُفصَلُ بينه وبين معموله في الضَّرورة؛ كقولِه:

---

(١) قطعة من بيتٍ لقيس بن الملوح، كما في «ديوانه» (ص: ٨٢)، وتمامه:

أيا جبَلَيْ نعمانَ باللهِ خلِّيا ... سبيلَ الصَّبا يخلُصْ إليَّ نسيمُها

لَمَّــا رأيــتُ أبــا يزيــدَ مُقاتِــلًا أدعَ القتــالَ، وأشــهدَ الهَيْجــاءَ[1]

و«ما» ظرفيَّةٌ، و«أشهدَ» منصوبٌ بـ«لنْ»[2] مُقَدَّرةٍ؛ أي: لن أدعَ القِتالَ وشُهودَ الهيجاءِ في ذلك الوقت.

٣ ـ و«كي» للتَّعليل: نحوَ: «جئتُكَ كي[3] تُعطِيَني حقِّي»، أو هي بمنزلة «أنْ» معنًى وعمَلًا في نحو: «جئتُكَ لكي تُكرِمَني»، وفي نحو المثال الأوَّلِ إنْ قُدِّرَ قبلَها اللامُ، أو تعليلِيَّةٌ جارَّةٌ إنْ قُدِّرَ بعدها «أنْ».

٤ ـ و«إِذَنْ» جوابٌ وجزاءٌ: نحوَ قولِك: «إذنْ أُكْرِمَكَ»، لِمَن قال: «أنا آتيكَ».

وقد يتمحَّضُ للجواب، يُقال: «أحبُّكَ»، فتقول: «إذن أظنُّكُ صادقًا».

وشرطُ عملِها: تصديرُها، وكونُ الفعلِ مُستقبَلًا، واتِّصالُهما إلَّا إذا كان الفصلُ بالقَسَم، أو «لا» النَّافية، وإذا قيل: «إن تزُرْني أزُرْكَ، وإذَنْ أُحْسِنُ إليك»؛ جازَ الجزمُ والرَّفعُ والنَّصبُ[4].

***

---

(١) ذكره من غير نسبةٍ ابنُ جني في «الخصائص» (٢/ ٤١٣)، وابن عدلان في «الانتخاب» (ص: ٢٠)، وابن عصفور في «ضرائر الشعر» (ص: ٢٠١)، والصحاري في «الإبانة» (٤/ ٧١٩). و«لما» أصله: «لن ما» وقد كتبت موصولةً للإلغاز. انظر: «شواهد المغني» للبغدادي (٢/ ١٠٩).

(٢) في الأصل: «أن»، وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: «لكي»، والمثبتُ هو الأولى لما سيأتي من تقدير اللام قبلها.

(٤) أما الجزم؛ فعلى تقدير العطف على الجواب المجزوم «أزرْك»، وبطل عمل «إذنْ» لعدم صدارتها، وأما الرفع والنصب؛ فلأن «إذن» إذا سبقت بالواو أو الفاء جاز إعمالها فتَنصب ما بعدها، وإهمالها فيُرفع.

[حروفٌ تجزِمُ الفعلَ المضارع]

النَّوعُ السَّادسُ: حروفٌ تجزِمُ الفعلَ المضارعَ، وهي خمسةُ أحرُفٍ:

١ ـ «إنْ» **للشَّرطِ والجزاء**: نحوَ: «إنْ تأتِني أُكْرِمْكَ»، ونحوَ: «إنْ أكرَمْتَني أُكْرِمْكَ».

وقد يُهمَلُ كـ«لو»؛ كما رُويَ في الحديث: «إنْ لا تراهُ، فإنَّه يراكَ»[1]، أو هو على إِجْراء المُعْتَلِّ مَجْرَى الصَّحيحِ، فإن قلتَ: «إنْ لم تفعلْ كذا؛ فكذا» فالجزمُ بـ«لم» لفظًا.

٢ ـ و«**لم**»: لِقَلبِ المضارع ماضِيًا ونَفْيِه؛ نحوَ: «لم يخرُجِ الأميرُ».

قيل: يُنصَبُ بها كـ«لن»؛ كقراءة بعضِهم: (ألم نشرحَ)[2]. وقيل: أصلُه: نشرَحَنْ.

٣ ـ و«**لَمَّا**»: مِثْلُها، إلَّا أنَّ أداةَ الشَّرطِ لا تدخُلُ عليها، ومنفِيُّها مُتَوَقَّعٌ ثبوتُه، مُستَمِرُّ النَّفْيِ إلى الحال قريبٌ منه، جائزُ الحذفِ في السَّعَة، تقول: «لَمَّا يخرُجِ الأميرُ»، وتقول: «شارَفْتُ المدينةَ ولَمَّا»[3].

٤ ـ و«**لا**»: للنَّهْيِ تحريمًا؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١]، أو تنزيهًا: نحوَ: ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

ويكون للدُّعاء؛ نحوَ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

---

(١) رواه مسلم (٩) بهذا اللفظ.

(٢) هي قراءة شاذة تنسب لأبي جعفر المنصور، كما في «المحتسب» لابن جني (٢/ ٣٦٦)، و«الكشاف» للزمخشري (٤/ ٧٧٠)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (٥/ ٤٩٦).

(٣) أي: ولما أدخلْها.

ولِلالتِماس؛ كقولكَ لِنَظيرِكَ غيرَ مُسْتَعْلٍ عليه: «لا تفعلْ كذا».

٥ ـ واللَّامُ: للأمرِ؛ نحوَ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧].

وللدُّعاء: نحوَ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وللالتماس: كقولِكَ لِمُساويكَ: «لِيفعلْ فُلانٌ كذا» إذا لم تُرِدِ الاستعلاءَ.

ودخولُها على فعلِ المتكلِّم قليلٌ؛ نحوَ قولِه ﷺ: «قُومُوا، فِلأُصَلِّ لكم»(١)، وقولِه تعالى(٢): ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وعلى فعل المُخاطَبِ أقلُّ؛ كقولِه:

لِتَقُمْ أنتَ يا ابنَ خيرِ قُرَيشٍ(٣)

وقد تُحذَفُ في الشِّعْر؛ كقوله:

محمَّدُ تَفْدِ نفْسَكَ كلُّ نفْسٍ(٤)

خِلافًا للمُبَرِّد(٥).

---

(١) رواه البخاري (٣٨٠).

(٢) في الأصل: «ﷺ».

(٣) ذكره من غير نسبة أبو البركات الأنباري في «الإنصاف» (٢/ ٤٢٧)، وابن هشام في «مغني اللبيب» (ص: ٢٩٨)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (٩/ ٣٦١)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (٤/ ٣٤٤).

(٤) صدر بيت لم ينسبه المتقدِّمون لأحد، ونسبه ابن هشام في «شذور الذهب» (ص: ٢٧٥) إلى أبي طالب، وهو في «ديوانه» (ص: ٦١)، ونسبه الشاطبي في «المقاصد الشافية» إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه. وعجزه:

إذا ما خفتَ من شيء تَبالا

(٥) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٩٥ ـ ٢٩٦).

وذهب الكُوفيُّون وأبو الحسَن[١] إلى أنَّ الأَصْلَ في نحوِ: «قُم»: «لِتَقُمْ»، فحُذِفَتِ اللَّامُ حَذْفًا مُستَمِرًّا، وتَبِعَها حرفُ المضارعةِ، واختارَه ابنُ هشامٍ[٢].

* * *

[أسماءٌ تجزِمُ الفعلَ المضارعَ]

النَّوعُ السَّابعُ: أسماءٌ تجزِمُ الفعلَ المضارعَ على معنى «إنْ»، وهي تسعةُ أسماءٍ:

١ ـ «مَنْ»: نحوَ: «مَن يقُمْ أَقُمْ»، و«مَن تَضْرِبْ أَضْرِبْ»، وإذا قلتَ: «مَن يُكْرِمْني أُكْرِمْه»، فإنْ قدَّرْتَها شَرْطِيَّةً؛ جَزَمْتَ الفِعْلَين، أو الموصولةَ أو الموصوفةَ؛ رَفَعْتَهُما، أو استفهامِيَّةً؛ رفعتَ الأوَّلَ، وجزَمْتَ الثاني.

٢ ـ و«ما»: نحوَ: «ما تَصْنَعْ أَصْنَعْ»، ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ونحوَ: «ما تجلِسْ أَجْلِسْ»[٣]، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]، تقديرُه: مُدَّةَ استقامتِهم لكمُ استَقِيموا لهم.

٣ ـ و«أيًّا»: نحوَ: «أيًّا تَضْرِبْ أَضْرِبْ»، ونحوَ قولِه تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقولِه تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨].

٤ ـ و«متى»: نحوَ: «متى تأتِني أُكْرِمْكَ».

---

(١) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٩٧).

(٣) يلاحظ في هذه الأمثلة التي ساقها المؤلف عن «مَن» و«ما» الشرطيتين أن الشرط والجزاء واحد، والأمر فيهما أعم من هذا بكثير، وإنما يشترط مثل ذلك فقط في «كيفما» الدالة على الحال، فيقال: «كيفما تجلسْ أجلسْ».

٥ ـ و«مهما»: نحوَ: «مهما تفعلْ أفعلْ»، ومعناه: ما لا يَعقِلُ[١]، غيرُ الزَّمان، ومنه قولُه تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٣٢].

وقد يكون زمانِيًّا؛ نحوَ قولِ الشَّاعرِ:

وإنَّكَ مهما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَه ... وفَرْجَكَ نالا مُنتَهى الذَّمِّ أَجْمَعا[٢]

٦ ـ و«أين»: نحوَ: «أين تكُنْ أكُنْ»، و: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

٧ ـ و«حيثما»: نحوَ: «حيثما تجلسْ أجلسْ»، وقلَّ المجازاةُ بها بدون «ما»؛ نحوَ: «حيث تجدْ زيدًا فأَكْرِمْه».

٨ ـ و«إذما»: نحوَ: «إذما تأتِني أُكْرِمْكَ».

٩ ـ و«أنَّى»: نحوَ: «أنَّى تفعلْ أفعلْ».

* * *

[أسماءٌ تنصِبُ النَّكِرات على التَّميز]

النَّوعُ الثَّامنُ: أسماءٌ تنصِبُ أسماءَ النَّكِرات على التَّمييز، وهي:

١ ـ **كلمة «عشرة»**: إذا رُكِّبَتْ مع «واحدٍ» أو «اثنين» أو «ثلاثةٍ» إلى «تسعةٍ».

وأيضًا: «عشرون» و«ثلاثون» إلى «تسعين»؛ نحوَ: «عندي أحدَ عشرَ رجُلًا»، و«عشرون درهمًا».

٢ ـ **الثَّاني**: «كم» **للاستفهامِ**: نحوَ: «كم رجلاً عندك؟»، وإذا أُبدِلَ عنه اسمٌ؛ يقتَرِنُ بالهمزة، تقول: «كم درهمًا مالُك؟ أَعشرون أم ثلاثون؟»، وإذا قلتَ: «بكم

(١) في الأصل: «يفعل»، والتصويب من «مغني اللبيب».

(٢) البيت لحاتم الطائي، كما في «ديوانه» (٦٨).

درهمًا اشتريتَ؟»؛ جاز جرُّ التَّمييزِ بـ«مِن» مُضْمَرَةٍ وجوبًا، لا بالإضافة.

٣ ـ الثَّالثُ: «كَأَيِّنْ» للتَّكثير: نحوَ: «كَأَيِّنْ رجلًا عندك!».

والغالبُ أنَّ مُميِّزَها مجرورٌ بـ«مِن» غالِبًا، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

٤ ـ والرَّابعُ: «كذا»: وهي كنايةٌ عن العدد، نحوَ: «قبضتُ كذا وكذا درهمًا»، وقلَّ نحوُ: «عندي كذا درهمًا».

وأجاز الكوفيون جرَّ مُمَيِّزِها في غير تكرارٍ ولا عطفٍ، فقالوا: «كذا ثوبٍ»؛ قياسًا على العدد الصَّريح[١].

***

[أسماءُ الأفعالِ]

النَّوعُ التَّاسعُ: كلماتٌ تُسمَّى: أسماءَ الأفعالِ، بعضُها تَرفَعُ، وبعضُها تنصِبُ، وهي تسعُ كلماتٍ[٢]، النَّاصبةُ منها ستَّةٌ:

١ ـ «رُوَيْدَ»: نحوَ: «رُوَيْدَ زيدًا»؛ أي: أَمْهِلْه.

ويُستعمَلُ مصدرًا في نحو قولِهم: «رُوَيْدَ زيدٍ»، وإذا قلتَ: «رُوَيْدَكَ زيدًا»؛ فالأمران.

٢ ـ و«بَلْهَ»: نحوَ: «بَلْهَ زيدًا»؛ أي: دَعْهُ، ومصدرٌ في نحو: «بَلْهَ زيدٍ»، وإذا قلتَ: «بَلْهَ الزَّيْدَينِ، أو المسلِمِينَ، أو أحمدَ، أو الهنداتِ»؛ فالأمران.

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٤٨)، و«همع الهوامع» للسيوطي (٢/ ٣٥٨).

(٢) بل تزيد على ذلك بكثير، وقد أوصلها أستاذي الدكتور أيمن الشوا في كتابه «معجم أسماء الأفعال في اللغة العربية» إلى أكثر من مئة، فما ذكره الكورانيُّ لعله على سبيل التمثيل لا الحصر، أو أراد أكثرها تداولاً.

وإذا ارتفعَ ما بعده؛ فهو بمعنى «كيف»، ويُروى بالأوجه الثَّلاثةِ قولُه:

بَلْــهَ الأَكُــفَّ كأنَّهــا لم تُخْلَــقِ[1]

٣ ـ و«**دُونَك**»: نحوَ: «دُونَك زيدًا»؛ أي: خُذْهُ.

٤ ـ و«**حيَّهَلَ الثَّريدَ**»؛ أي: ائتِهِ.

وقد يتعدَّى بالباء وبـ«على» وبـ«إلى»، وعن ابن مسعودٍ: «إذا ذُكِرَ الصَّالحون؛ فحيَّهَلَ بعُمَرَ»، ويُروى: «على عُمَرَ»، و«إلى عُمَرَ»[2]. و«حيَّ على الصلاة»؛ أي: أَقْبِلْ.

٥ ـ و«**عليك**»: نحوَ: «عليك زيدًا»؛ أي: اِلزَمْه، و«عليك زيدًا»؛ أي: استمسِكْ به.

٦ ـ و«**ها**»: نحوَ: «ها زيدًا»؛ أي: خُذْهُ، ويجوز مدُّ أَلِفِها، ويُستعمَلان بكاف الخطاب وبدونها، والممدودةُ تُصرَّفُ همزتُها تصارِيفَ الكاف، ومنه: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩].

والرَّافعةُ منها: ثلاثُ كلماتٍ:

١ ـ «**هَيْهَاتَ**»: نحوَ: «هَيْهَاتَ زيدٌ»؛ أي: بَعُدَ.

---

(١) عجزُ بيتٍ لكعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه، كما في «ديوانه» (ص: ٢٤٥)، وصدره:

فتــرى الجماجِــمَ ضاحيًــا هاماتُهــا

(٢) الرواية التي وقفنا عليها هي الوجه الأول فقط، وقد رواه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (ص: ٢٦٣) وغيره. وأما تعديته بـ«إلى» و«على»؛ ففصيح لكن لم نجده في رواية مسندة. انظر: «الزاهر» لأبي بكر الأنباري (١/ ٣٧)، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٤/ ٦٦).

وقد تُزادُ اللَّامُ في فاعله؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] على أحد الأقوال(١).

٢ ـ و«**سُرْعان**»: نحوَ: «سُرْعانَ زيدٌ»؛ أي: سرُعَ.

٣ ـ و«**شَتَّانَ**»: نحوَ: «شَتَّانَ زيدٌ وعمرٌو»؛ أي: افترَقَا.

* * *

[«كان» وأخواتها]

النَّوعُ العاشرُ: الأفعالُ النَّاقصةُ، ترفَعُ الاسمَ، وتنصِبُ الخبَرَ، وهي ثلاثةَ عشرَ فِعلًا:

١ ـ «**كان**»: نحوَ: «كان زيدٌ أخاكَ»، و«كان أخوكَ زيدًا»، فتجعل ما هو المعلومُ عند المخاطَب اسمًا، وإن كان يعلمُهما: فإن تساويا في الرُّتْبَة فأنتَ مُخيَّرٌ؛ كما إذا كانا نكِرَتَينِ مُخَصَّصَتَينِ، وإنِ اختلَفَ في الرُّتْبة؛ فالمُختارُ جعلُ الأعرَفِ اسمًا؛ نحوَ: «كان زيدٌ القائِمَ»، إلَّا إذا كان أحدُهما نحوَ «هذا»؛ فإنَّه يتعيَّنُ للاسميَّة؛ نحوَ: «كان هذا أخاك»؛ و«كان هذا زيدًا»؛ إلَّا مع الضَّمير.

وتقول: «كان زيدٌ قائِمًا»، ولا يُعكَسُ إلَّا في الضَّرورة؛ كقوله:

ولا يَـكُ مَوْقِـفٌ منـكِ الوَداعـا(٢)

وتكون تامَّةً؛ نحوَ: «كان زيدٌ»؛ أي: وُجِدَ، و: «ما أحسنَ ما كان زيدٌ».

---

(١) وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج، فاللام للتبيين. وقيل: «هيهات»: مبتدأ بمعنى البعد، والجار والمجرور خبر. انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٩٢).

(٢) عجزُ بيت من مطلع قصيدة لعمير بن شُييم القطامي، كما في «ديوانه» (ص: ٣١)، وصدره:

قِفِـي قبـل التَّفَـرُّق يـا ضُباعـا

وزائدةً؛ نحوَ: «إنَّ مِن أفضلِهم كان زيدًا»، و: «ما كان أحسنَ زيدًا».

وقيل: لا يُزادُ في غير الشِّعْرِ.

ومُضْمَرًا فيها ضميرُ الشَّأْن؛ نحوَ: «كان زيدٌ قائمٌ».

ويحتمِلُ الأوجهَ نحوُ: «زيدٌ كان له مالٌ»[1].

٢ ـ و«صار»: نحوَ: «صار زيدٌ غنيًّا».

وتكون تامَّةً بمعنى «ذهَبَ»؛ نحوَ: «صار زيدٌ إلى عمرو».

٣ ـ و«أصبحَ»: نحوَ: «أصبحَ زيدٌ فقيرًا».

وتكون تامَّةً؛ نحوَ: «أصبَحَ زيدٌ»؛ أي: دخلَ في وقت الصَّباح.

وبمعنى «صارَ»؛ نحوَ: «أصبح زيدٌ فقيرًا».

٤ ـ ٥: و«أمسى» و«أضحى»: مثلُ «أصبَحَ».

٦ ـ و«ظَلَّ»: نحوَ: «ظلَّ زيدٌ سائرًا»، وبمعنى «صار»؛ نحوَ: «ظلَّ زيدٌ راكِبًا».

٧ ـ و«باتَ»: مثلُ «ظلَّ».

وقلَّ مَجيئُها تامَّةً؛ نحوَ: «ظلْتُ بمكان كذا»، و«بِتُّ مَبِيتًا طَيِّبًا».

٨ ـ و«ما زالَ»: نحوَ: «ما زال زيدٌ كريمًا».

٩ ـ و«ما بَرِحَ»: نحوَ: «ما برِحَ زيدٌ سائِلًا».

١٠ ـ و«ما فَتِئَ»: نحوَ: «ما فتِئَ زيدٌ يفعَلُ كذا».

١١ ـ و«ما انْفَكَّ»: نحوَ: «ما انفكَّ زيدٌ عالِمًا».

---

(١) الأوجه الثلاثة الجائزة هنا أن تكون «كان» ناقصةً، وتامةً، وزائدةً، ومثله في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾.

١٢ ـ و«ما دامَ»: نحوَ: «اِجْلِسْ ما دام زيدٌ جالِسًا».

١٣ ـ و«ليس»: لِنَفْيِ الحال؛ نحوَ: «ليس زيدٌ قائِمًا الآنَ»، ولنَفْيِ غيرِه بالقَرينة؛ نحوَ: «ليس خلَقَ اللهُ مِثْلَه»، وهي في هذا شَأْنِيَّةٌ؛ كما في قوله:

وليـس منهـا شِـفاءُ النَّفْـسِ مَبْـذُولُ[١]

خلافاً لِمَن زعمَ أَنَّها حرفٌ[٢].

ويجبُ استتارُ اسمِها في نحو: «جاء القومُ ليس زيدًا»، وأهملَها بنو تميمٍ في نحو: «ليس الطِّيبُ إلَّا المِسْكُ» حملًا لها على «ما»[٣].

***

[أفعالُ المُقارَبةِ والشُّروعِ والرَّجاءِ]

النَّوعُ الحادِيَ عشَرَ: أفعالُ المُقاربة، ترفعُ الاسمَ، وتنصِبُ الخبرَ، وهي سبعةُ أفعالٍ:

١ ـ «عسى»: نحوَ: «عسى زيدٌ أنْ يخرُجَ»، و«عسى أنْ يخرُجَ زيدٌ»، وقد يُحذَفُ «أنْ».

وإذا قيل: «عسى زيدٌ قائِمًا»؛ فالخبرُ محذوفٌ؛ أي: «يكون»؛ كما في قوله:

---

(١) عجز بيت ينسب إلى هشام بن عقبة أخي ذي الرُّمة، كما في «الكتاب» لسيبويه (١/ ٧١)، و«الجليس الصالح» للمعافى بن زكريا (ص: ٢٨٢)، و«توجيه اللمع» لابن الخباز (١/ ١٤١)، وفيها: «الداء» بدل: «النفس»، وصدره:

هـي الشِّـفَاءُ لدائـي لَـو ظَفـرت بهـا

(٢) كابن السراج، والفارسي، وابن شقير، وجماعة غيرهم.

(٣) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٧١).

«إنِّي عَسَيتُ صائِمًا»[١]، وفي قولِهم في المثَل: «عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا»[٢].

وهي في نحوِ: «عسايَ»، و«عساكَ»، و«عساه»، أُجْرِيَتْ مَجْرى «لعلَّ» في العمل عند سِيبَوَيْهِ، وباقيةٌ على عمَلِها والمنصوبُ مُستعارٌ للمَرفوع عند الأخفش[٣].

وتكون شَأْنِيَّةً؛ نحوَ: «عسى زيدٌ قائِمٌ».

٢ ـ و«كاد»: نحوَ: «كاد زيدٌ يخرجُ»، وقد يجيءُ: «كاد زيدٌ أنْ يخرُجَ».

٣ ـ و«طَفِقَ»: نحوَ: «طفِقَ زيدٌ يفعلُ».

والخَبُر في نحو قولِه تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣] محذوفٌ.

٤ ـ و«جعَلَ»: نحوَ: «جعلَ زيدٌ يقولُ».

٥ ـ و«كَرَبَ»: نحوَ: «كَرَبَ زيدٌ يخرُجُ».

٦ ـ و«أخذَ»: نحوَ: «أخذَ زيدٌ يقومُ».

٧ ـ و«أوشكَ»: نحوَ: «أوشكَ زيدٌ أنْ يخرُجَ»، و«أوشكَ أنْ يخرُجَ زيدٌ»، و«أوشكَ زيدٌ يخرُجُ».

---

(١) قطعة من بيتٍ. قال العيني: قد قيل: إن قائله هو رؤبة بن العجاج. وقال أبو حيان: هذا البيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد. انظر: «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٧٨). قلت: وهو في ملحق بـ«ديوان رؤبة» (ص: ١٨٥)، وفيه:

أكثرتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائمًا ... لا تُكْثِرَنْ إنـي عسيتُ صائمًا

(٢) يضرب مثلاً للرجل يخبر بالشر، فيُتَّهم به، و«الغُوَيرُ»: تصغيرُ «غارٍ»، و«الأَبْؤُس»: جمع «بأس». وأصله: أن قومًا حذَّروا عدوًّا لهم، فاستكنُّوا منه في غار، فقال بعضهم: «عسى الغويرُ أَبْؤُسًا»، يقول: لعل البلاء يجيء من قبل الغار، فكان كذلك، حيث احتال العدو حتى دخل عليهم من فتحةٍ كانت في قفا الغار فأسروهم. انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (٢/ ٥٠).

(٣) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢١٣).

[أفعالُ المدحِ والذَّمِّ]

النَّوعُ الثَّاني عشَرَ: أفعالُ المدحِ والذَّمِّ، ترفعُ على الفاعلِيَّة اسمَ الجنسِ المُعَرَّفَ باللَّام، أو المُضافَ إلى المُعَرَّفِ بها، أو مُضْمَرًا مُمَيَّزًا بنكِرَةٍ منصوبةٍ، وبعد ذلك الفاعلِ يُذكَرُ المخصوصُ بالمدح والذَّمِّ غالِبًا، وهي أربعةٌ:

١ ـ «**نِعْمَ**»: نحوَ: «نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ»، و«نِعْمَ صاحِبُ الرَّجلِ زيدٌ»، و«نِعْمَ رجلًا زيدٌ»، و«نِعْمَ ضارِبُ رجلٍ وزيدٍ عمرٌو»، و«نِعْمَ حسَنُ الوجهِ أنتَ».

وشذَّ حذْفُ التَّمييزِ؛ كقولِه ﷺ: «مَن توضَّأَ يومَ الجمعة؛ فبِهَا ونِعْمَتْ»[1]؛ أي: فبِالرُّخْصَةِ أخَذَ، ونِعْمَتْ رُخْصةً.

٢ ـ و«**بئس**»: نحوَ: «بئس الرَّجلُ زيدٌ».

٣ ـ و«**ساءَ**»: مِثْلُ «بئسَ».

٤ ـ و«**حبَّذا**»: نحوَ: «حبَّذا الرَّجلُ زيدٌ»، و«حبَّذا رجلًا زيدٌ»، و«حبَّذا راكِبًا زيدٌ»، و«حبَّذا عمرٌو رجلًا»، و«حبَّذا عمرٌو راكِبًا، وحبَّذا بكرٌ».

* * *

[أفعالُ القلوبِ]

النَّوعُ الثَّالثَ عشَرَ: أفعالُ الشَّكِّ واليقين، وتُسَمَّى: أفعالَ القُلوبِ، تدخُلُ على اسمين ثانيهما عبارةٌ عن الأوَّل، وتنصِبُهما جميعًا، ولا يُقتَصَرُ على أحدهما إلَّا قليلًا، وهي سبعةُ أفعالٍ، فالثَّلاثةُ الأُولى للظَّنِّ، والثَّلاثةُ الأخيرةُ للعِلْم، و«زَعَمْتُ» تارَةً للشَّكِّ، وأخرى لليَقين:

---

(١) رواه الترمذي (٤٩٧)، والنسائي (١٣٨٠)، وابن ماجه (١٠٩١).

١ ـ «**ظَنَنْتُ**»: نحوَ: «ظننتُ زيدًا كريمًا»، وإذا كان بمعنى «اتَّهَمْتُ»؛ لم يقتَضِ المفعولَ الثَّاني، نحوَ: «ظننْتُ زيدًا».

٢ ـ و«**حسِبْتُ**»: نحوَ: «حسِبْتُ أخاك كريمًا».

٣ ـ و«**خِلْتُ**»: نحوَ: «خِلْتُ زيدًا عاقِلًا».

٤ ـ و«**علِمْتُ**»: نحوَ: «علِمْتُ زيدًا فاضلًا»، وإذا كان بمعنى «عَرَفْتُ»؛ لم يقتَضِ المفعولَ الثَّاني؛ نحوَ: «علِمْتُ زيدًا».

٥ ـ و«**رأيتُ**»: نحوَ: «رأيتُ زيدًا قائمًا»، وإذا كان بمعنى «أبصَرْتُ»؛ لم يقتَضِ المفعولَ الثَّاني، نحوَ: «رأيتُ زيدًا».

٦ ـ و«**وجدتُ**»: نحوَ: «وجدتُ زيدًا جَوادًا»، وإذا كان بمعنى «صادَفْتُ»؛ لم يقتَضِ المفعولَ الثَّاني؛ نحوَ: «وجدتُ الضَّالَّةَ».

٧ ـ و«**زعَمْتُ**»: نحوَ: «زعمْتُ زيدًا فاضِلًا»، وإذا كان بمعنى «قُلْتُ»؛ لم يقتَضِ المفعولَ الثَّاني؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ﴾ [التغابن: ٧].

ومِن خصائِصِها:

أ ـ جوازُ الإلغاءِ إذا توسَّطَتْ بين مفعولَيها، أو تأخَّرَتْ عنهما.

ب ـ ومنها: التَّعليقُ الذي هو وجوبُ إبطالِ عمَلِها لفظًا لا معنًى قبلَ الاستفهامِ؛ نحوَ: «علِمْتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو»، وقبلَ النَّفْيِ؛ نحوَ: «علِمْتُ ما زيدٌ في الدَّارِ»، وقبلَ لامِ الاِبتداء؛ نحوَ: «علِمْتُ لَزَيدٌ قائِمٌ».

ج ـ ومنها: أنَّه يجوز أنْ يكون فاعِلُها ومفعولُها ضَمِيرَينِ مُتَّصِلَينِ لشيءٍ واحدٍ؛ نحوَ: «عَلِمْتُنِي مُنْطَلِقًا».

[العوامِلُ القِياسِيَّةُ]

والقِياسِيَّةُ منها سبعةُ عوامِلَ:

١ ـ الفعلُ: على الإطلاق؛ نحوَ: «جلسَ زيدٌ»، و«ضربَ زيدٌ عمرًا»، ولا يُحذَفُ فاعلُه مِن غير نائبٍ ولا نائبةٍ.

وحذفُ المفعولِ كثيرٌ، ويُحذَفُ عامِلُه:

ـ جوازًا؛ مثلَ: «زيدًا» في جواب: «مَنْ ضَرَبْتَ؟».

ـ ووجوبًا فيما إذا فُسِّرَ؛ مِثلَ: «زيدًا ضربتُه»، أو قصدًا لِتَحْذيرٍ نحوَ: «إيَّاكَ والأسدَ»، أو الإِغْراءِ نحوَ: «أخاكَ أخاكَ»، أو الاختصاصِ مثلَ: «نحن ـ العربَ ـ نُكرِمُ الضَّيفَ»، أو المدحِ نحوَ: «الحمدُ لله أهلَ الحمدِ»، أو الذَّمِّ: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، أو التَّرَحُّمِ نحوَ: «مررتُ بغُلامِكَ المسكينَ».

وقد يُحذَفُ في غير ذلك؛ كقولِه:

علَفْتُهــا تِبْنًــا ومــاءً بــارِدًا(١)

---

(١) قال العيني: هذا رجز مشهور بين القوم، ولم أر أحدًا عزاه إلى راجزه. انظر: «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٨١).

وقال البغدادي في «خزانة الأدب» (٣/ ١٣٩): «وأورد له العلامَة الشِّيرَازِيّ والفاضل اليمني صَدراً وجعل الْمَذْكُور عَجُزاً هكذا:

لماحططتُ الرحل عَنْهَاواردا علفتُهاتبناً........

وَجعله غَيرهما صَدراً وأورد عَجزاً كذا:

حَتَّــى شــتت همَّالــة عَيناهَــا

لا يعـرف قائلـه، ورأيـت فـي حاشـية نسـخة صحيحـة مـن «الصحـاح» أنـه لـذي الرمة، ففتشـت =

أي: وسقَيْتُها ماءً باردًا. وقيل: بل ضمَّنَ «علَفْتُها» معنى «أطعَمْتُها».

٢ ـ **والمصدرُ**: نحوَ: «أعجبَني جُلوسُ زيدٍ»، و«أعجبَني إكْرامُ عمرٍو بِشْرًا».

ولا يتقدَّمُ معمولُه عليه، وجُوِّزَ في الظُّروف، ولا يلزَمُ ذِكْرُ الفاعلِ، ولا يُضمَرُ فيه، وإذا أُضِيفَ فالأرجحُ أنْ يُجعَلَ تابعُ معمولِه تابعًا لِلَفْظِه؛ نحوَ: «أعجبَني ضربُ زيدٍ المُؤَدِّبِ عمرًا»، و«أعجَبَني ضربُ فلانٍ الفاسقِ الإمامَ».

٣ ـ **واسمُ الفاعلِ**: يعملُ عمَلَ فِعْلِه بشرط معنى الحال والاستقبال، والاعتمادِ على صاحبِه؛ نحوَ: «زيدٌ ضاربٌ أبوه»، و«جاء الضَّاربُ أبوه»، و«جاء رجلٌ ضاربٌ أبوه»، و«جاء زيدٌ راكِبًا فرسَه»، وعلى أداةِ الاستفهام أو النَّفْيِ؛ نحوَ: «أقائِمٌ زيدٌ»، و«أقائِمٌ الزَّيْدانِ»، و«ما قائِمٌ زيدٌ»، و«ما قائِمٌ الزَّيْدانِ».

فإنْ كان للماضي؛ وجبَتِ الإضافةُ معنًى؛ نحوَ: «زيدٌ ضاربُ عمرٍو أمسِ»، فإنْ دخَلَ اللَّامُ؛ فلا شَرْطَ.

ويُضافُ إلى معمولِه؛ إلَّا إذا كان مُتَعَدِّيًا، فإنَّه لا يُضافُ إلى فاعله.

٤ ـ **واسمُ المفعول**: وأَمْرُه في العملِ والاشتراطِ كأَمْر اسم الفاعل؛ نحوَ: «زيدٌ مُعْطًى غلامُه درهمًا».

٥ ـ **والصِّفَةُ المُشَبَّهةُ**: ولا يُشترَطُ في عمَلِها الاعتمادُ على غير الموصوفِ[1] أو اللَّامُ؛ نحوَ: «جاءني رجلٌ حسَنٌ وجهُه»، و«زيدٌ حسَنٌ الوجهَ»، و«جاءني الحسنُ الوجهَ».

= ديوانه، فلم أجده فيه».

قلت: هو في «ديوان ذي الرمة» رواية ثعلب (٣/ ١٨٦٢)، ونسبه إلى بعض بني أسد الصحاريُّ في «الإبانة» (١/ ١٤٨).

(١) في الأصل: «الموصول»، وهو خطأ.

٦ ـ وكلُّ اسمٍ أُضِيفَ إلى آخَرَ: نحوَ: «غلامُ زيدٍ»، و«يومُ الأحدِ»، و«عِلْمُ النَّحْوِ»، و«شجرُ الأراكِ»، و«كلُّ أحدٍ»، وهو بمعنى اللَّام، ويكفي فيها إفادةُ الاختصاصِ، ولا يلزمُ صِحَّةُ التَّصْريحِ بها.

ونحوَ: «خاتِمُ فِضَّةٍ»، وهي بمعنى «مِن».

ونحوَ: «ضربُ اليومِ»، وهي بمعنى «في»، ووضعُها في المعرفة للعهد، وقد تُستَعمَلُ للجنس والاستغراق والعهد الذِّهْنيِّ كاللَّام.

٧ ـ وكلُّ اسمٍ استغنى عن الإضافة لِتَمامِه: نحوَ: «عندي رَاقُودٌ خَلًّا»(١)، و«مَنَوانِ سَمْنًا»(٢)، و«قَفِيزانِ بُرًّا»، و«عشرون درهمًا»، و«مِلْؤُه عسلًا».

***

[العواملُ المعنويَّةُ]

والمعنويَّةُ عددانِ:

١ ـ العامِلُ في المبتدأ والخبر: وهو كونُه مُبتدأً وخبَرًا؛ نحوَ: «محمَّدٌ رسولُ اللهِ».

٢ ـ والعاملُ في الفعل المضارع: وهو وقوعُه موقِعَ الاسمِ؛ نحوَ: «زيدٌ يقُصُّ».

وإلى الله تُرجَعُ الأمورُ، ولله الحمدُ والشُّكْرُ على إِتْمامِها، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آلِه وصحبِه وسلَّمَ. آمِينَ.

***

---

(١) الراقود: إناء خزف مستطيل مطليٌّ بالقار. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: رقد).

(٢) المَنَوان: تثنية «المنا»، وهو كل ما يوزَن به. انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: منا).